الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

أثر أنظمة وسائل الدفع الإلكتروني على المعاملات الاقتصادية

حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من اعداد الطالبة : **تحت اشراف الاستاذ :**

- مولاي خيرة -لحمر عباس

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مادوري نورالدين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	عباس لحمر	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	برياطي حسين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2017/2018

تشكرات

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل.

كما أتقد بشكري إلى الأستاذ المشرف الذي قدم لنا النصائح والتوجيهات، الأستاذ "لحمر عباس".

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى معلمي في مرحلة التعليم الابتدائي الذي ساندني في بداية مشواري، وهو الآن أستاذ بجامعة عبد الحميد بن باديس، قسم الأدب العربي الأستاذ "بوغازي حكيم" له كل الشكر والتقدير.

وأشكر أيضا عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم على رأسهم "باية".

وأشكر كل من ساعدني في انجاز هذا البحث ولو بكلمة تشجيع.

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من تعبت وسهرت وربت إلى قرة عيني والدتي حفظها الله لي.

إلى من قدم لي كل شيء إلى تاج رأسي والدي حفظه الله لي.

إلى إخواني وسندي في الحياة: محمد، أحمد والحاج.

إلى صديقاتي العزيزات اللواتي شاركنني حلو الحياة ومرها، إليهن جميع كل واحدة باسمها.

الفهرس

تشكرات

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة ..... **أ-د**

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

مقدمة الفصل..... 06

المبحث الأول: طرق الدفع التقليدية.....07

المطلب الأول: ماهية طرق الدفع التقليدية 07

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تطور نظام الدفع 12

المبحث الثاني: أساسيات حول الدفع الإلكتروني..... 14

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكتروني 14

المطلب الثاني: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني 23

المطلب الثالث: مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني 24

المبحث الثالث: الأطراف المتعلقة بعملية الدفع..... 27

المطلب الأول: حامل البطاقة 27

المطلب الثاني: المحل التجاري 28

المطلب الثالث: الهيئة المصدرة للبطاقة 29

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني:تكنولوجيا المعلومات و المناخ الاقتصادي العالمي

مقدمة الفصل: 33

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال 34

المطلب الأول: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.....34

المطلب الثاني: استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومشكلة تبنيها في المؤسسات ... 37

المطلب الثالث: مزايا ومجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال 41

المبحث الثاني: عموميات حول الاقتصاد الرقمي..... 45

المطلب.الاول:. الاقتصاد الرقمي 45

المطلب الثاني: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي..... 50

المطلب الثالث:الفجوة الرقمية 52

المبحث الثالث: المناخ الاقتصادي..... 54

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية 54

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات 60

خلاصة الفصل 67

الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR(وكالة مستغانم)

مقدمة الفصل: 69

لمبحث الأول: واقع استخدامات وسائل الدفع في الجزائر **70**

المطلب الأول: تطور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في الجزائر 70

المطلب الثاني: استخدامات شبكة الانترنت في الجزائر 71

المطلب الثالث: واقع تطبيق خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر..... 72

المبحث الثاني: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية 76

المطلب الأول:نبذة عن بنك بدر..... **76**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 78

المطلب الثالث:خدمات بنك بدر..... 79

المبحث الثالث: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية مستغانم.....81

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لوكالة بدر مستغانم 81

المطلب الثاني: قنوات و وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة لدى وكالة بدر مستغانم.. 82

المطلب الثالث :تقييم النتجات المصرفية الاكترونية لدى وكالة بدر مستغانم.....85

خلاصة الفصل 89

خاتمةعامة 91-93

قائمة المصادر والمرجع 95-98

الملخص

الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والاقتصاد	47
02-02	عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بين 2009 و 2014	48
03-02	مقارنة الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القديم (الصناعي)	53
04-02	المصطلحات التي أطلق على الشركات المعددة لجنسيات	65
05-02	حجم المبيعات للشركات متعددة لجنسيات للسنوات 1989-2001	66
01-03	عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لسنة 31-12-2016	94
02-03	عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لسنة 2017	95
03-03	عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لبداية سنة 2018 (مارس 2018)	95
04-03	البطاقات البنكية الأكثر استعمالا في الوكالة للسنوات الأخيرة	96

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	قطاعات الاقتصاد الرقمي (الجديد)	50
01-03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	86
02-03	الهيكل التنظيمي لوكالة بدر مستغانم	89
03-03	اعمدة بيانية تمثل عدد البطاقات المستخدمة في الوكالة خلال السنوات الاخيرة	95

أصبح العالم في وقتنا الحالي عبارة عن قرية صغيرة نظرا للابتكارات والتطورات التي يعيشها في جميع المجالات، شملت هذه التطورات مجال الاقتصاد على المستوى العالمي الذي شهد تحولات سريعة وهامة على الصعيد الإلكتروني، حيث أصبحنا نعيش في زمن ثورة تكنولوجيا المعلومات التي غيرت مجرى الاقتصاد من التقليدي إلى الإلكتروني، وبما أن المال هو أساس التعاملات الاقتصادية المالية والتجارية تزامن ذلك مع ظهور البنوك التي ساهمت في تنظيم وتطوير اقتصاديات دول العالم، ومع التطورات التكنولوجية الحالية فقد تطورت البنوك وطورت معاملاتها المالية حيث كانت تعمل بطرق دفع تقليدية تتمثل في الشيكات السفتجة، السند لأمر، النقود ووسائل دفع أخرى، لكن هذه الوسائل مع مرور الوقت ومع تسارع وتيرة الاقتصاد كشفت عن عيوب ونقائص كثيرة أبرزها البطئ الشديد في تسوية المعاملات المالية، ارتفاع تكاليف معالجتها بالإضافة إلى سهولة استعمالها في عمليات الغش والتزوير وتبييض الأموال، وبالتالي أصبح من المحتم على البنوك البحث عن وسائل دفع أخرى أكثر سرعة وأمانا وربحا لها.

ومع التطور السريع لعالم الإلكترونيات وظهور شبكة الإنترنت التي تمكنت في ظرف قياسي من تحقيق ما عجزت عنه وسائل الاتصال التقليدية الأخرى، حيث استغلت البنوك هذه التطورات في التكنولوجيا وشبكة الإنترنت في تحديث وتطوير نظام الدفع والبحث عن آليات جديدة، وقد تمكن البنوك والمؤسسات المالية من تطوير نظام الدفع من التقليدي إلى الإلكتروني وقد حلت وسائل الدفع الإلكترونية المتمثلة في الشيكات الإلكترونية، البطاقات الذكية، النقود الإلكترونية ووسائل أخرى، محل وسائل الدفع التقليدية، وأصبحت الركيزة الأساسية في جميع التعاملات المالية نظرا لمزاياها المتعددة أهمها السرعة الفائقة ونقص تكاليف التعاملات المالية، لكن هذه المزايا المتعددة لا تخفي وجود عيوب أيضا في استخدام وسائل الدفع الحديثة أبرزها الجرائم الإلكترونية، عدم لجوء الزبائن إليها واعتمادهم بدرجة كبيرة على وسائل الدفع القديمة وعيوب أخرى لازالت البنوك تحاول التخفيف منها.

وبفضل هذه القفزة النوعية للبنوك في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطوير المعاملات الاقتصادية التي أثرت بصورة كبيرة وسريعة على الاقتصاد العالمي وبفضل العولمة الاقتصادية ظهر ما يعرف بالاقتصاد الرقمي الذي ساهم في توسيع دائرة حجم التبادلات التجارية بين دول العالم.

وهذا التطور جعل الاقتصاديين يتنبئون بعالم بدون ورق حيث حلت وسائل الدفع الإلكترونية محل وسائل الدفع التقليدية في تسوية جميع المعاملات الاقتصادية ومنه نطرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تطوير المعاملات الاقتصادية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل وسائل الدفع الإلكترونية؟
- ما هو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظهور نظام الدفع الإلكتروني؟
- كيف يؤثر الاقتصاد الرقمي على المناخ الاقتصادي العالمي؟
- ما هو واقع استخدام نظام الدفع لإلكتروني في البنوك الجزائرية؟

فرضيات البحث:

- إن النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية أصبح من الممكن التغلب عليها من خلال وسائل الدفع الحديثة.
- التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال لها دور فعال في تطوير نظام الدفع الإلكتروني.
- للخدمات المصرفية الإلكترونية إيجابيات ومزايا عديدة في حين أنها لا تخلو من المخاطر.
- البنوك الجزائرية لا زالت في المراحل الأولى لتطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني نظرا للعراقيل التي تواجهها في النظام البنكي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع محل الدراسة هي:

- استمرارية ظهور الابتكارات الدولية المتعلقة بوسائل الدفع الإلكتروني.
- حداثة الموضوع فهو محط اهتمام في السنوات الأخيرة.
- الدور الفعال الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة وظهور الاقتصاد الحديث تحت اسم الاقتصاد الرمي ومعرفة الدور الذي يلعبه هاذين العاملين في تطوير أنظمة الدفع.
- معرفة أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه البنوك الجزائرية في اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

- محاولة الإلمام بمختلف وسائل الدفع الإلكترونية المطورة والحديثة.
- إبراز الدور الكبير لتكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير أنظمة الدفع في البنوك.
- التعرف على واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية.

أهمية الدراسة:

نظرا لتطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم والتي تمس بشكل خاص الاقتصاد العالمي والجزائري والتغيرات التي حدثت في المصارف العالمية عامة والجزائرية خاصة والتوجه نحو الصيرفة الإلكترونية والعمل المستمر على تطوير نظم ووسائل الدفع الإلكترونية ،ولمواكبة هذه التغيرات السريعة في السنوات الأخيرة أردنا الالتفات نحو موضوع الصيرفة الإلكترونية ودراسة أهم التغيرات والتطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكتروني.

صعوبات الدراسة:

أثناء إعدادنا لهذا البحث واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- عدم توفر المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بموضوع وسائل الدفع الإلكتروني إذ نجد أغلبها تهتم بالتجارة الإلكترونية.
- التقيد بعدد الصفحات، حيث حاولنا دراسة فقط النقاط الأساسية حول موضوع الدفع الإلكتروني نظرا لشموليته.
- المعلومات المتوفرة على مستوى موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعود لسنتين من قبل أو أكثر.
- صعوبة الحصول على المعلومات من البنك وذلك لأنها وثائق ومعلومات داخلية خاصة بالبنك حسب موظفي البنك.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

الفصل الثاني: تكنولوجيا المعلومات و المناخ الاقتصادي العالمي

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** (وكالة مستغانم)

مقدمة الفصل:

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا هاما في حياة البشر، وتمتد آثار هذا التطور إلى كافة نواحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، ولقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات هامة أبرزها التطورات التكنولوجية خاصة فيما تعلق منها بأنظمة الاتصال عن بعد، وقد مسّ هذا التطور في الجانب التكنولوجي المعاملات الاقتصادية التي تتم أغلبها بالنقود ولقد شهدت هذه الأخيرة طورا كبيرا من حيث سبل دفعها واستخدامها في مجال الاقتصاد على عدة مراحل، حيث كانت تعرف بوسائل الدفع التقليدية وتطورت مع التطورات التكنولوجية وأصبحت تعرف بوسائل الدفع الإلكترونية التي تتميز بالسرعة والسهولة في الاستخدام.

المبحث الأول: طرق الدفع التقليدية

المطلب الأول: ماهية طرق الدفع التقليدية

1- وسائل الدفع التقليدية:

تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.

كما عرّفت أنها تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم.

ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية، فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراءات الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار، ومن جهة أخرى تمثل أدوات للدفع العاجل، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أقل، حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل.

وانطلاقا من هذا المبدأ فإن وسيلة الدفع تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا وإعادة استرجاعها في المستقبل.[1]

[1] عمار لوصيف، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008، ص 11.

2- أساليب الدفع التقليدية:

توجد عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية تمكن الأفراد من إبرام الصفقات والتبادلات بسهولة ويسر وأمان وتتمثل فيما يلي:

2-1- النقود:

تعتبر النقود أداة اقتصادية مهمة فهي المحرك أو المكبح لجميع المبادلات، وهي وسيلة دفع تامة السيولة والأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع، بل أن هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى هذه النقود.[1]

ويمكن تعريف النقود تاريخيا على أنها قطعة معدنية تستعمل كوسيلة دفع عامة في عمليات التبادل، يبقى أن النقود هي مجموع وسائل الدفع التي تمكن كل مدين من التحرر من ديونه اتجاه دانيته، تتميز النقود كوسيلة دفع بثلاث خصائص هي: السيولة، التماثل وعمومية الوحدة النقدية داخل الحدود الوطنية.

ويمكن أن تعرف النقود عند الاقتصاديين بأكثر من زاوية:

- من حيث الوظائف التي تؤديها: فهي أداة تستخدم كوسيلة للتبادل ومقياس للقيم.
- من حيث خصائصها: فهي أداة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد.
- من حيث القانونية: فهي أداة لها القدرة القانونية على إبراء الذمة من الديون بالجمع بين الخصائص والوظائف يستقي الاقتصاديون تعريفا عاما وهو أن النقود: " أية أداة تستخدم عادة كوسيط للتبادل، وكمعيار للقيمة ويلقى قبولا عاما من الأفراد"، ووفقا لهذا التعريف فقد تم التفريق بين مفهومين: [2]

✓ **الأول للعملة:** وهي كل ما تعتبره السلطة نقودا تمنحه صفة إبراء الذمة من الديون.

✓ **الثاني للنقود:** وهي أكثر شمولا من ذلك فهي تشمل العملة، كما تشمل كل ما يتراضى عليه الناس باختيارهم ويتخذونه وسيطا للتبادل ومقياس للقيم، وهي مؤلفة من الأنواع التالية:

---

[1] عمار لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] عمار لوصيف، نفس المرجع، ص 37.

- **النقود القانونية:** وهي عبارة عن النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة التي تصدر من طرف البنك المركزي، وهي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية، وتمثل التزام البنك المركزي اتجاه الاقتصاد ككل وبما أن البنك المركزي التي يصدرها، لذلك تسمى أيضا النقود المركزية.
- **النقود المصرفية:** ظهرت النقود المصرفية والائتمانية وتطورت تطورا هائلا في عصر النقود الورقية وأصبح لها أهمية كبرى في كافة المجتمعات الحديثة، ولها خصائص تميزها عن العملات وهي نقود ائتمانية ويتم خلقها عن طريق البنوك التجارية، وتتمثل في الودائع التي تحتفظ بها البنوك ويمكن التصرف فيها عن طريق استخدام الشيكات، والنقود السلعية المصرفية هي تلك النقود التي يكون فيها فرق واضح بين قيمتها السلعية وقيمتها النقدية، على عكس النقود السلعية التي تكون فيها القيمة النقدية مساوية لقيمتها كسلعة.[1]

2-2- الشيك:

- **تعريف الشيك:**

هو عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب **(le Tireur)** من المسحوب عليه أن يدفع مبلغا للساحب نفسه أو لطرف ثالث، هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب هكذا، والشيك بحد ذاته ليس نقدا لأنه لا يتضمن تعهدا من البنك بأداء مبلغ معين لحاملة، كما هو الحال في الورقة المصرفية، بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك.[2]

- **أنواع الشيك:**

تتمثل أنواع الشيك في:

[1] سحنون محمد، **دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 16.

[2] منصور بن عوف عبد الكريم، **مدخل إلى الرياضيات المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص 25.

- **الشيك المسطر:** حيث يقصد بالتسطير وضع خطين متوازيين بينهما فراغ على وجه الشيك من الأعلى إلى الأسفل حتى يعلم المسحوب عليه بمجرد النظر إليه وجوب عدم صرف الشيك إلى أي بنك، حيث نجد نوعان من التسطير:
  - ✓ التسطير العام: وهو وضع خطين متوازيان على صدر الشيك دون ذكر أي شيء في الفراغ الموجود بينهما.
  - ✓ التسطير الخاص: وهو تسطير يبين في الفراغ اسم بنك معين.
- **الشيك المعتمد:** وهو الشيك الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده ويتم ذلك بتوقيع المسحوب عليه على صدر الشيك، واعتماد الشيك قرينة على أن المسحوب عليه لديه الرصيد الكافي للوفاء بقيمة الشيك حتى في حالة عدم وجود رصيد.[1]
- **الشيك البريدي:** هو أمر بالدفع لدى الإطلاع بمقتضاه يتمكن الساحب من قبض كل أو بعض النقود القائمة والمعتبرة لحسابه لدى مصلحة البريد أو دفع هذه النقود إلى شخص آخر يعينه الساحب.
- **الشيك السياحي:** عبارة عن أوامر تسحبها مؤسسة على فروعها في جهات مختلفة ويقصد بها تمكين السائحين من الحصول على النقود اللازمة لهم في البلاد التي يقومون بزيارتها، حيث يستطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك في الخارج ويسلم النقود فورا وهي تصدر عادة من بنوك كبيرة لها ثقة عالمية.

2-3- الحساب:

يمكن تعريف الحساب على أنه عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينها إلى قيود في الحساب تتناقص فيما بينها بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء، وعقد الحساب عقد تابع بمعنى أن يفترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها على حدى بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريق المقاصة

[1] محمد فريد العرين، هاني دويدار، **قانون الأعمال**، الإدارة الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 162.

وللحساب مزايا عديدة: فهو يسمح للاقتصاد في استعمال النقود، إذ لا محل فيه للوفاء قبل إقفال الحساب، وما تؤدي إليه من إعفاء كل طرف من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائنا فيها، فيدرك بذلك خطر إفلاس الطرف الآخر.

فالحساب هو أداة دفع سريعة ومكلفة نوعا ما ولا يمنح في المقابل أي ضمان في حالة عدم الدفع لأنه لا يستند إلى أي وثيقة أو مستند.[1]

2-4- أوراق الدفع:

تعني أوراق الدفع قيمة التسديدات التي تقوم بها المؤسسة اتجاه الموردين أو الدائنين الآخرين، فهي وسيلة دفع تعوض الشيكات حيث تلتزم المؤسسة بدفع ديونها في أجل محدد (ميعاد الاستحقاق) وتتمثل هذه الأوراق في:

- **السفتجة:** هي سند تجاري غير معلق على شكل يحرر وفقا لشكل معين، وهي تتكون من ثلاثة أطراف وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره.
- **شروط السفتجة:** تتمثل شروط السفتجة فيما يلي:
  - ✓ شروط موضوعية: وتتمثل في: الأهلية، المحل.
  - ✓ شروط شكلية: وتتمثل في: الكتبة، البيانات الإلزامية، اسم من يجب عليه الدفع، تاريخ الاستحقاق، المكان الذي يجب الدفع له أو لأمره، اسم من يجب الدفع له أو لأمره، بيان تاريخ إنشاء السفتجة ومكانه، توقيع من أصدر السفتجة.
- **السند لأمر:** هو أصلا ورقة تجارية تتضمن تعهدا محررا بدفع مبلغ معين لأمر شخص آخر هو المستفيد بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين، ويكون فيه طرفان فقط هما المحرر والمستفيد، على

[1] البارودي علي، مصطفى كمال طه، **القانون التجاري**، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص 83.

أساس هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي ينفق بشأنه.[1]

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تطور نظام الدفع

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا، وأهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة و والضياع وقل عبئ حملها، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية، ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا، إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة منها:

1-1- انعدام الملائمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر الهاتف لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى وبالنسبة للبائع يعني خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها.

2-1- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي، ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

3-1- انعدام الأمن: فالتوقيعات يمكن أن تزول والشيكات والكمبيالات والسند لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع، والتجار يمكن أن يلجئوا إلى الغش والاحتيال بمختلف أشكاله.

4-1- ارتفاع تكلفة المدفوعات: إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات.

---

[1] البارودي علي، مصطفى كمال طه، مرجع سبق ذكره، ص 84.

2- الانترنت والأنظمة المصرفية:

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال شبكة الانترنت خاصة مع تطور أنظمة الانترنت الحديثة حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت مما أتاح للمستخدم أو المبرمج البسيط في أي مكان في العالم أن يقوم بتطوير موقع إلكتروني يكتسب قيمته من قيمة المحتوى الذي يتضمنه، وهكذا استقرت الانترنت في شكلها الحالي كشبكة عالمية تربط شبكات العالم.

وقد أتاح انتشار استخدام الانترنت للبنوك وسمح لعملائها بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين، أو الانتظار لساعات طويلة لأجل قضاء مصلحة مصرفية وذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي، حيث تم إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر العقاري، ومن ثم تسهيل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وهو في منزله وإجراء كل عملياته المصرفية.

3- الانترنت والتجارة الإلكترونية:

إن انتشار التجارة الإلكترونية عبر وسائل الإعلام والانترنت ساهمت في إيجاد البيئة النظيفة لصناعات وسلع وخدمات، والتجارة الإلكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات، ومن الدوافع التي أحق إلى ظهور التجارة الإلكترونية:

- **تسيير المعاملات الاقتصادية:** سمحت التجارة الإلكترونية بدمج واختزال جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلة بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري، فضرورة التسيير الفعال والناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات واحدا من الاهتمامات الأساسية الدافعة للتجارة الإلكترونية.
- **الفعالية التجارية:** الرغبة في الوصول إلى مستوى عال من النجاعة في الإنتاج والتوزيع يشكل كذلك دافعا مهما يمكن التجارة الإلكترونية من إنتاج معلومات بالإمكان حجزها وحفظها بطريقة آلية.
- **تطوير أسواق جديدة:** اعتمدت المؤسسات موقفا أكثر فعالية وأكثر حركية لتطوير التجارة الإلكترونية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة.

4- الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت وخاصة لإضافة الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسال الدفع الإلكترونية طرفا فيها وقد كان انتشار التجارة الإلكترونية سببا كافيا لابتكار مثل هذه الوسائل كالتوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرهم.

5- ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات:

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الإلكترونية يمكن تقسيمها كما يلي:

أ- **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:** لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة نادي حيث تمتلك كل منظمة العلامات التجارية للنطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بالإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص.

ب- **المؤسسات المالية العالمية:** وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف.

المبحث الثاني: أساسيات حول الدفع الإلكتروني

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكتروني

1- تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

تعرف على أنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، النقود الإلكترونية وتتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة

أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات.[1]

2- أنواع وسائل الدفع الإلكتروني:

2-1- البطاقات البنكية:

تعرف البطاقة البنكية على أنها عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع، كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلاّ للمرخص له، بعض هذه البطاقات الإلكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى.[2]

وتعرف أيضا بأنها أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والبنوك، وهي بالتالي بديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحاملي البطاقة مقابل توقيعه للتاجر على إيصال بقيمة التزاماته الناشئة عن مشترياته أو نتيجة حصوله على الخدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع.

كما يمكن تعريفها بأنها بطاقة تشبه النقود الورقية وذلك من حيث أنه لا يوجد بمقتضى العمل بها تسوية نهائية هو مقاصة، كما لا يوجد نظام لتعقب الصفقات والمعاملات بالإضافة إلى أنها تمثل قيمة نقدية وإذا فقدت هذه البطاقة فإنه لا يستطيع الغير أن يستخدمها كما يوجد اتجاه أيضا لا يستخدمها في نقل الأموال من بطاقة إلى أخرى.[3]

2-2- **البطاقات الائتمانية:**

---

[1] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، المجلد الثاني، التشريعات التجارية والإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 44.

[2] محمد نور، صالح الجداية، سناء جودت خلف، **التجارة الإلكترونية**، دار الحمد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 239.

[3] ناذر عبد العزيز الشافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص 101.

هي إحدى بطاقات الدفع التي تستخدم كأداة وفاء وائتمان في نفس الوقت، فهي تتيح لحاملها الحصول على السلع والخدمات فور تقديمها، والدفع الآجل لقيمة تلك السلع والخدمات للبنك المصدر لتلك البطاقة.

ولحامل هذه البطاقة الحق أن يدفع كامل الرصيد الظاهر بكشف حسابه الشهري أو جزء منه إذ يتوقف ذلك على الاتفاق المبرم بين البنك وحامل البطاقة الذي من خلاله يمنح البنك المصدر للبطاقة لحاملها ائتمانا يسمح له بسداد استخدامات البطاقة على آجال طويلة مقابل دفع عوائد مدينة عن رصيد استخداماته الظاهر بكشف الحساب في نهاية كل شهر والذي لم يسدد خلال الشهر التالي ومن مميزات استخدام بطاقات الائتمان نجد أنه لم يعد يتعين على المستخدمين حمل الأموال النقدية معهم لسداد قيمة أي منتج، ففي البداية كان تقييم بطاقة الائتمان بحيث يتم طباعة رقمها كافيا لإتمام الصفقة، وثم فيما بعد تقديم المعالجة الإلكترونية من أجل توفير توثيق عبر الانترنت ووظائف الإيداع، وتقسم إلى:[1]

- ✓ **البطاقات الائتمانية المتجددة:** ظهرت البطاقات الائتمانية المتجددة في أواخر الستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهريتين وهما فيزا وماستر كارد وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ فيها، حيث يكون حامل البطاقة محيرا بين تسديد على القيمتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت بالبطاقة الائتمانية المتجددة، وتتميز بأنها توفر كل من الوقت والجهد لحاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير ولا يتم إصدار هذه البطاقة إلاّ بعد دراسة جيدة لموقف العميل، وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة، ويسمى هذا النوع بالبطاقات الائتمانية المضمونة حيث إذا قام العميل باستخدامها يقوم بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب

[1] أحمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 244.

المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1,5 % ولكن لو لم يسدد إلى الأجل المحدد يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.[1]

- ✓ **البطاقات الائتمانية الغير متجددة:** وتسمى أيضا ببطاقات الصرف الشهري لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب، بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد.

تسمى أيضا ببطاقة الصرف الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها أن يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض ائتمان مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان.[2]

وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قرض، حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا، وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة.

ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لا تتم عملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.[3]

2-3- النقود الإلكترونية:

---

[1] أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] على محمد أبو العز، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، ص 133.

[3] على محمد أبو العز، نفس المرجع، ص 134.

يرجع البعض نشأة نظم الدفع الإلكترونية إلى عام 1918 عندما قام البنك الاحتياطي الأمريكي **(Fédéral Reserve)** بنقل النقود باستخدام التلغراف ولكن لم يظهر الاستخدام الواسع لنظم الدفع الإلكترونية إلا في عام 1972 عندما تأسست دار المقاصة الآلية **Automayed clearing House** .

وهي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب ذكي، وتحظى بقبول واسع من الغير وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل إلكترون مخزنة على وسيلة إلكترونية في شكل أرقام رمزية ذات قيمة معينة ومختلفة.

وعرفت أيضا على أنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها.

- **مميزات النقود الإلكترونية:**

- **النقود الإلكترونية لها قيمة نقدية:** أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية، يترتب على هذا أن بطاقات الاتصال التلفزيوني لا تعتبر من قبيل النقد الإلكتروني، حيث أن القيمة المخزنة على الأولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات.
- **النقود الإلكترونية مخزنة على وسيلة إلكترونية:** وتعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الإلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على بطاقة بلاستيكية، أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك.[1]
- **النقود الإلكترونية غير المرتبطة بحساب بنكي:** وتتضح أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى **Electronic means of payment**، فهذه الأخيرة عبارة عن

[1] سماح شعيور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الإلكتروني في الجائر**، دراسة استطلاعية بالوكالة البنكية لولاية تبسة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2017/2016، ص 24.

بطاقات إلكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة.

- **النقود الإلكترونية تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها:** ويعني هذا العنصر ضرورة أنم تحظى النقود الإلكترونية بقبول واسع من الأشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها،فيتعين إذا ألا يقتصر استعمال النقود الإلكترونية على مجموعة معينة من الأفراد، أو لمدة محددة من الزمن، أو في نطاق إقليمي محدد، فالنقود لكي تصير نقودا يتعين أن تحوز ثقة الأفراد وتحظى بالإقبال عليها باعتبارها أداة صالحة للدفع ووسيط للتبادل.
- **النقود الإلكترونية وسيلة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة:** فهي صالحة للوفاء بالالتزامات كشراء السلع والخدمات أو كدفع الضرائب ...الخ، أما إذا اقتصرت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد فقط كشراء نوع معين من السلع دون غيره، ففي هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الإلكترونية بل يطلق عليها البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد.[1]
- **النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد، دون الحاجة للتأكد من مصدر النقود ورصيدها:** إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا، فالنقود الإلكترونية صالحة لإبراء الذمة، ووسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري، كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الإلكترونية الأخرى حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري،ويتم تحويل القيمة عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.
- **النقود الإلكترونية متنوعة:** على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.

[1] سماح شعيور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 96/95.

- **سهولة الحمل:** تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أيسر عملا من النقود العادية، ويرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل نقود كبيرة لشراء السلع والخدمات رخيصة الثمن كالصحيفة أو مشروب أو وجبة خفيفة.[1]
- **سهولة الاستخدام:** تتمثل سهولة استخدام النقود الإلكترونية في أن المشتري يستطيع سداد قيمة مشترياته بمجرد إصدار الأمر على حسابه الآلي دون الحاجة لملئ الاستمارات المعقدة التي تصاحب استخدام بطاقات الائتمان كما أنه من الممكن الحصول على نظام يصمم خصيصا لمواجهة احتياجات العميل، وأيضا تتيح النقود الإلكترونية فرصة التعامل بالعديد من المعاملات مع إمكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية وبأية قيمة.
- **النقود الإلكترونية تناسب التعاملات قليلة القيمة:** حيث أن نفقات التبادل تكون عادة عند حدودها الدنيا، فلا جدال في أن نفقة استخدام النقود الإلكترونية تحدد مدى انتشارها، فيتعين أن تكون هذه النفقة متناسبة مع قيمة السلعة أو الخدمة محل التبادل، فلا مجال لفرض نفقة عالية على تعاملات لا تتجاوز قيمتها دولاراً واحداً أو عدة دولارات.
- **انخفاض تكاليف المعاملات:** يمكن نظام النقود الإلكترونية من تخفيض تكلفة المعاملات التي تتم بها بصورة حادة، فمن ناحية لا توجد تكاليف مقاصة أو سوية حيث أن قيمة النقود الإلكترونية مدفوعة مقدما، كما أن العملية بالكامل تتم تلقائيا.

- **أنواع النقود الإلكترونية:** هناك عدة تقسيمات للنقود الإلكترونية نذكر منها:

من حيث متابعتها والرقابة عليها تنقسم إلى:

- **نقود إلكترونية اسمية:** وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من لمصرف في بداية التعامل ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني وحتى يتم تمييزها في نهاية المطاف.

[1] سماح شعيور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76/96.

- **نقود إلكترونية غير اسمية:** تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها فلا تترك وراءها أثر يدل على هوية من انتقلت منه وإليه.

حسب أسلوب التعامل بها تقسم وفق هذا الأسلوب كما يلي:

- **نقود إلكترونية ناشئة عن طريق الشبكة:** وهي نقود رقمية تتم في بداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي وبالضغط على الفأرة الخاصة لهذا الجهاز ترسل النقود الإلكترونية عبر الإنترنت إلى المستفيد في ظل الإجراءات تضمن لهذا المتعامل قدرا من الأمن والسرية فهي نقود ولكنها رقمية وليست مادية.
- **نقود إلكترونية خارج الشبكة:** هنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال المباشر بالمصدر فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك وتتضمن مؤشر يظهر به التغيرات التي تطرأ على قيمتها المخزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي. [1]

2-4- الشيكات الإلكترونية:

- **تعريفها:**

الشيك هو محرر ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بشكل كلي أو جزئي، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد.[2]

وتعرف أيضا بأنها شيكات تشبه الشيكات الورقية التقليدية من حيث اعتمادها على فكرة وجود الوسيط (استخدام طرف ثالث معتمد من هات حكومية كقناة اتصال مالية بين البائع والمشتري) لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (البنك).

- **فوائد الشيك الإلكتروني:** للشيك الإلكتروني عدة فوائد تتمثل في:

[1] عمار لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 51/49.

[2] مصطفى كمال طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 350.

أ. خفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال زيادة السرعة وتقليل تكلفة المواد الورقية والطباعة.

ب. تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون.

ج. تزويد الزبون بمعلومات وتفصيلات أكثر من كشف الحساب.

د. زيادة كفاءة إنجاز عمليات الحسابات والودائع للتجارة والمؤسسات المالية.[1]

2-5- التحويلات الإلكترونية للأموال:

- **تعريفها:**

تعرف على أنها عملية كاملو مبنية على برمجيات الكمبيوتر والتي تعمل على تسهيل عملية تحويل الأموال أو عملية معالجة المعاملات النقدية بين مؤسستين ماليتين حيث تتم عملية التحويل خلال يوم واحد وعبر شبكات مثل شبكة الإنترنت، ومن خصائصها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها مجموعة من العناصر كاختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة ويسر في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك. [2]

- **إجراءات عملية التحويلات الإلكترونية للأموال:** تمر عملية التحويل الإلكتروني بمرحلتين:

- **وجود وسيط:** يقوم العميل ببناء تحويل مالي إلى الوسيط حيث لا يمكن جمع التحويلات المالية، ويرسلها إلى دار المقاصة المالية التي ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل المالي برصيد العميل، وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل، أما إذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.[3]

---

[1] محمد نور، صالح لجداية، جودت خلف،مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2] وسيم محمد الحداد،وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012، ص 201.

[3] ثناء علي القباني وآخرون، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 65.

- **عدم وجود وسيط:** في حالة تنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية دون المرور بوسيط يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية، والتي بدورها ترسل الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله إلى حساب التاجر وعنها لا حاجة من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يضمن ذلك.[1]

2-6- المحافظ الإلكترونية:

تعتبر المحفظة الإلكترونية خدمة قدمت من العديد من الشركات لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الاعتماد، حيث تعمل المحفظة الإلكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة اعتماد معينة بحيث بنقرة واحدة يتم إدراج كل هذه المعلومات دون عناء وطباعتها مرة أخرى باستخدام لوحة المفاتيح.

وهي أيضا قادرة على حفظ المعلومات عن العديد من بطاقات الاعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها، ولكن هناك العديد من المحفظات الإلكترونية غير المقبولة من العديد من التجار عبر الإنترنت لذا قام مجموعة من تجار المحافظ الإلكترونية بعملية وضع معايير قياسية لهذه التقنية وذلك ليتم عملها بتقنية تسمى لغة النمذجة للتجارة الإلكترونية.[2]

المطلب الثاني: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني

1. مزايا وسائل الدفع الإلكتروني:

- **بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام كمل تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفرات محدودة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

[1] ثناء علي القباني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[2] وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 202.

- **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.
- **بالنسبة لمصدرها:** تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالي، فقد حقق **City Bak** أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت (بليون دولار).

2. عيوب وسائل الدفع الإلكتروني:

بالنسبة لحاملها: من لمخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.[1]

بالنسبة لتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزاماته بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

المطلب الثالث: مخاطر وسائل الدفع الإلكترونية

لا تخلو الخدمات البنكية الإلكترونية المقدمة من خلال البنوك أو لمؤسسات المالية من العديد من المخاطر ولذلك فلابد من وضع سياسات وإجراءات تسمح لبنوك بإدارة المخاطر والرقابة عليها ومتابعتها.[2]

1) أنواع المخاطر:

أولا: مخاطر التشغيل:

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملاءمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي:

[1] د. يوسف حسن يوسف، **البنوك الإلكترونية**، المركز القومي للإصدارات القانونية. القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 27.

[2] جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 89.

- **عدم التأمين الكافي للنظم**: تنشأ هذه المخاطر عن إمكان اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به.
- **عدم ملاءمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة:** وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها بطيء الأداء على سبيل المثال لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.
- **إساءة الاستخدام من قبل العملاء:** ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة.

ثانيا: مخاطر متعلقة بسمعة البنك:

تبدأ سمعة البنك بالانحطاط من اللحظة التي يعجز فيها عن إدارة أنظمته المستخدمة، مما يولد عند البون القناعة الكافية أن هذا البنك لا يستطيع أن يوفر الحد الأدنى من الأمان المطلوب وقت استخدامه لأنظمة البنك لتنفيذ عملياته من خلاله، مما يجعل الزبون يبحث عن بنك آخر يوفر له حدا من الأمان، وبالتالي يبدأ البنك بفقدان الزبائن وحدا تلو الآخر بالإضافة إلى الخسائر المالية التي تلحق به، مع العلم أن المؤسسات التي تقوم بتصميم الأنظمة المستخدمة في البنوك لها دور وإن كان غير مباشر في تكوين سمعة البنك، مما يوجب عليه إيجاد أفضل أنواع الأنظمة التي تمكنه من تحقيق القدر الكافي من الأمان الذي يبحث عنه الزبون.

ثالثا: المخاطر القانونية:

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن

العمليات المصرفية الإلكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توفر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية.

رابعا: مخاطر أخرى:

يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، وعلى سبيل المثال فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.[1]

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 201.

المبحث الثالث: الأطراف المتعلقة بعملية الدفع

تتم عملية الدفع بين ثلاثة أطراف تتمثل في حامل البطاقة، المحل التجاري والهيئة المصدرة للبطاقة.

المطلب الأول: حامل البطاقة

يعود سبب انتشار بطاقة الدفع عند الأفراد لمجموعة من المزايا المكتسبة لحاملها والتي نذكر منها:

1- السهولة والأمان في استخدام بطاقة الدفع لسداد أثمان السلع المختارة أو الخدمات المقدمة مقارنة بحمل النقود والشيكات.

2- سهولة الحصول على القروض الاستهلاكية في سقف الائتمان المقدم دون الحاجة للعودة للبنك وملئ الوثائق ثم انتظار مصادقة البنك للحصول على القرض.

3- يقوم حامل البطاقة باستعمالها للإنفاق في أماكن مختلفة ولمدة معينة لكنه في النهاية يسدد دفعة واحدة للهيئة المصدرة عن مجموع ما أنفقه الشيء الذي يؤدي لاقتصار للحركة في حسابه المصرفي وما ينجر عنه من مصاريف وعمولات البنك.

4- تسهل بطاقة الدفع (خاصة بطاقة السفر والترفيه) على رجال الأعمال والسياح الذين يزورون أكثر من دولة استعمالها كأداة دفع واحدة حيث تقبل البطاقة في عدة دول، أي تتكفل الهيئة المصدرة للبطاقة بعمليات الصرف الأجنبي نيابة عن حاملها.[1]

كذلك فإن الميزة المهمة لبطاقات الدفع على مختلف أنواعها وعلى طول تاريخها أنها تشترط التشخيص لحامل البطاقة حتى تتم عملية التسديد، وترتبط البطاقات بحساب محدد عند الهيئة المصدرة يرصد فيه القيم المستحقة من العمليات التي تتم، ويمكن أن يرتبط الحساب ببطاقة واحدة أو بمجموعة من البطاقات مثل ما هو الحال مع البطاقات المخصصة للشركات، كذلك فإن هذا التشخيص قد تطور مع الزمن فكان في البداية يتم بعد مقارنة الاسم المطبوع على البطاقة مع هوية حاملها ثم

[1] ناذر عبد العزيز الشافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص 248.

أصبح يتم إلكترونيا حيث تتم تمرير البطاقة في الجهاز الطرفي ثم يقارن بين التوقيع المطبوع على ظهر البطاقة مع توقيع حاملها على قصاصة المشتريات، ثم تطور التوقيع ليحل رقم التعريف الشخصي **PIN**.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية المصادقة وهي المرحلة الأخيرة في عملية التسديد بالبطاقة التي تتم بعد إرسال المحل التجاري لنسخة من قصاصات البيع للهيئة المصدرة التي يحقق منها مع الشبكة إذا كانت البطاقة صادرة عن بنك آخر منظم للشبكة ثم أصبحت تتم إلكترونيا حيث ترسل المعلومات من خلال شبكة الاتصال.[1]

المطلب الثاني: المحل التجاري

إن قبول أي محل تجاري معاملاته مع زبائنه عن طريق بطاقة الدفع راجع للمزايا التي يحصل عليها جراء ذلك، والتي نذكر منها:

1- عند قبوله بطاقة الدفع لسداد القيم المستحقة له على زبائنه فإنه بذلك يضمن حصوله على تلك القيم محوله مباشرة لرصيده البنكي عكس لو قبل التعامل بالنقد الذي يعرض وجود كمية من النقد في صندوق المحل إلى خطر السطو والسرقة وهنا تتميز البطاقة بعامل أمان أكبر.

2- قبول التعامل بالبطاقات قد يكون أكثر أمانا حتى من قبول الشيكات الشخصية التي قد تكون بدون رصيد.

ينتج عن قبول بطاقة التسجيل الأوتوماتيكي للمبيعات بالصنف والكمية والسعر الوحدوي، ما يوفر على المحل بعض المعلومات المحاسبية.

3- يساهم المحل التجاري في عملية الائتمان (في حالة البطاقة الصادرة عن الهيئة المالية) الذي يتمتع به حامل البطاقة دون أن يتحمل مخاطر ذلك القرض الاستهلاكي، وبالتالي تساهم بطاقة الدفع في الرفع من رقم أعمال المحل التجاري دون تحمله مخاطر الائتمان المقدم لحامل البطاقة.

[1] ناذر عبد العزيز الشافي ، مرجع سبق ذكره، ص 249.

4- يستفيد المحل التجاري القابل لبطاقات الدفع بصفة غير مباشرة من السمعة الجيدة للهيئة المصدرة للبطاقة وكذا الحملات الإعلانية التي تقوم بها.[1]

5- أما في حالة قيام المحل التجاري وخاصة إذا كان يملك سلسلة من المحلات المنتشرة في مواقع بإصدار بطاقة خاصة به فإنه يحصل على المزايا التالية:

- يضمن أن استعمال البطاقة هو موجه فقط للحصول على سلع يعرضها المحل وهذا مع مراعاة ما يلي:

أ- أن تكون تكلفة البطاقة الصادرة عن أقل بكثير من تكلفة البطاقة المصدرة من البنوك لكي تجذب الزبائن.

ب- أن تكون التكلفة النسبية لإصدار البطاقة وتكلفة الأجهزة وشبكة الاتصال المستعملة أقل من قيمة الاقتطاع في حالة قبول البطاقات البنكية.

- الجهاز المصرفي: إن الجهاز المصرفي للدفع أو نقطة البيع هو تلك الوسيلة الإلكترونية التي يستعملها المحل التجاري للتحقق من صحة البطاقة وكذا التصديق على عملية الدفع، وأهم مكونات هذا الجهاز:

- حيز لإدخال البطاقة.
- لوحة أرقام تشبه تلك الموجودة على الآلة الحاسبة.
- آلة طابعة على القصاصات الورقية.

المطلب الثالث: الهيئة المصدرة للبطاقة

- **العوائد المحصلة من التكفل بتشغيل نظام بطاقة الدفع:**

- رسوم تحصيل من العميل وتسمى رسوم الانتساب وتدفع مرة واحدة.
- رسوم تحصيل نتيجة التجديد السندي للبطاقة أو التحول من بطاقة عادية إلى بطاقة ذهبية.
- عمولة يدفعها المحل التجاري وهي نسبة من مجموع المبيعات المسددة بواسطة البطاقة.

[1] ناذر عبد العزيز الشافي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

- يمكن للبنك تحصيل عائد إضافي نتيجة استعمال التكنولوجيات الحديثة في البطاقة تتمثل في الآتي:

أ- التعامل بكفاءة وفعالية مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات الزبائن.

ب- تخفيض التكلفة الحقيقية لمعالجة المدفوعات ببطاقات الدفع مقارنة بالمدفوعات عن طريق الشيك.

ج- مكنت التكنولوجيات الحديثة البنوك من تقديم خدمات لم تكن متوفرة من قبل.

تعتمد الهيئة المصدرة للبطاقة لتحصيل المعلومات حول استعمال بطاقاتها على مجموعة من التقنيات والوسائل التي تطورت مع الزمن والتي تتمثل في:[1]

1- تحصيل وصل الدفع:

كانت بطاقات الائتمان الأولى خالية من الشريط المغناطيسي المستعمل حاليا، وكان استعمالها يشبه استعمال الشيك، حيث كانت عملية الدفع تستغرق وقتا إذا كان يجب التأكد من صحة البيانات على البطاقة وتطابقها مع الهوية ثم توضع في جهاز خاص يعمل يدويا لطباعة وجه البطاقة على قصاصة.

2- خارج الاتصال:

تطوير الشريط المغناطيسي الأمر الذي مكن من تقليص الزمن المستغرق في عملية السداد وكذا تسجيل الهيئة المصدرة للبطاقة للعمليات الناتجة عن استعمال البطاقة.

3- باستعمال الاتصال:

تقوم الهيئة المصدرة بتسجيل عملية استعمال البطاقة بشكل مباشر وفوري أي لحظة القيام بعملية التسديد، ويعتمد هذا التسجيل على شبكة الهاتف أو على شبكة الاتصال البنكية الخاصة وتسمى بشبكة التحويل الإلكتروني للنقد[2]

[1] قريشي قاسم، شافعي أحمد، **وسائل الدفع الإلكتروني**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، العلوم التجارية، ص 12.
[2] جلال عايد الشورة,مرجع سبق ذكره, ص 93

خاتمة الفصل:

إن اللجوء إلى استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف والمؤسسات المالية أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، وبالرغم من المزايا المتعددة لأنظمة الدفع الحديثة إلا أنها تعاني أيضا من عيوب ونقائص لازالت تعمل البنوك على تداركها، بالإضافة إلى أن استخدام هذه الأنظمة في البنوك والمصارف في الدول المتطورة ليس بنفس درجة استخدامه في الدول النامية أو دول العالم الثالث حيث لا تزال هذه الأخيرة متأخرة جدا في هذا المجال، ولم تتوقف أشكال أنظمة الدفع الحديثة بشكل واحد بل إنها دائما في تقدم وتحول من شكل لآخر أكثر تطورا وأكثر فعالية ومن الممكن أن تكسح في الوقت القادم جميع البنوك والمؤسسات المالية لكن عليها محاولة الوقوف على العيوب والعقبات التي تواجهها لتتمكن من إزاحة وسائل الدفع التقليدية وكسب ثقة الزبائن لتصبح دفع واحد.

مقدمة الفصل :

مكنت تكنولوجيا الاتصال الحديثة من بروز وظهور خدمات جديدة لنقل المعلومات وتداولها زادت من فعالية هذه التكنولوجيا، وانتشر بين المثقفين الكتاب الإلكتروني محل التقليدي أما في مجالي التجارة والاقتصاد فقد برزت مصطلحات تخصهم مثل الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، ويمثل التطور السريع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال نقلة نوعية للمناخ الاقتصادي العالمي، حيث ساهمت بشكل كبير في الرفع من الكفاءة والتنافسية بين الدول خاصة المتقدمة، وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات بصورة كبيرة في تحسين أداء المؤسسات وساعدت بشكل خاص في اتخاذ القرارات المناسبة في مجال الخدمة المصرفية، وقد أحدث تحولا جذريا من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لقد برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كتكنولوجيا مستقلة بواسطة مزيج تكنولوجيا معالجة البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية، فالأولى تعطي القدرة على معالجة وتخزين المعلومات أما الثانية فهي الحامل لتوصيلها، هذا المزيج قد تم إحداثه بفضل المكونات الإلكترونية الدقيقة وتجهيزاتها المعقدة.

المطلب الأول: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال

أولا: تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يعرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها:"تقنيات الحصول على المعلومات واختزانها وبثها وذلك باستخدام توليفة من المعدات الميكرو إلكترونية الحاسبة والاتصالية عن بعد".

وتعرف أيضا على أنها:" مجموعة التقنيات المستخدمة في معالجة ونقل المعلومات خاصة الإعلام الآلي، الإنترنت والعمل التعاوني عن بعد، الإدارة الإلكترونية للأنشطة وغيرها من الدعائم الإلكترونية المساعدة في عمليات الاتصال".

كما تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها:"مجموعة لوسائل المستخدمة لإنتاج واستغلال وتوزيع المعلومات بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها المكتوب، المسموع والمرئي".

فلقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم تشكل قواعد العمل التي قامت عليها المؤسسات في الماضي، فلا يوجد جانب من جوانب عمل المؤسسة لم يتأثر بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. فمثلا تأثرت

خدمات العملاء واستراتيجيات الإنتاج والتسويق والتوزيع بدرجة كبيرة بتكنولوجيا المعلومات وتكاد تكون معظم هذه الأنشطة معتمدة على هذه التكنولوجيا.[1]

ثانيا: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة قوية في محاولة بذل مجهود بغية التقليل من الأمية، الفقر، الجوع، المرض والتدهور البيئي، كما تسهل هذه التكنولوجيا الوصول إلى أكثر المناطق انعزالا في العالم.
- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية الاقتصادية فهي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريبا.
- تعمل هذه التكنولوجيا على زيادة قدرة الأشخاص على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف ترفع من فرصة تحول العالم إلى قرية صغيرة.
- أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمثل أحد أهم أعمدة المؤسسات، إنها تعمل على اختصار الوقت والمسافات وترشيد الجهود والموارد وإزالة المعوقات المكانية، وارتفاع أهمية المعلومات في مختلف النشاطات حيث تتيح للمؤسسات إمكانية الوصول إلى نتائج هامة جدا من حيث الواجد في أسواق جديدة وتعزيز جودتها.
- إدارة أكثر فعالية للموارد البشرية والزبائن.
- تحسين الإنتاج والتحكم في التكاليف.[2]

ثالثا: فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

هناك عدة فوائد من تكنولوجيا المعلومات والاتصال نذكر منها ما يلي:

- تطوير أدوات الإدارة العليا عن طريق تنظيم كفاءات المستخدمين.

---

[1] د زرزار العياشي، أ. غياد كريمة، **استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، دار صفاء للنشر التوزيع، عمان، الأردن،الطبعة الأولى، 2016، ص ص 23-30.

[2] د زرزار العياشي، أ. غياد كريمة، نفس المرجع. ص 32.

- تحسين التوظيف الداخلي للمؤسسة.
- تحسين الإنتاجية والكفاءة وتطوير الخدمات والمنتجات.
- سرعة الاستجابة لمتطلبات الزبون.
- الابتكار والتجديد بدون انقطاع للبقاء في الخدمة والمحافظة على الحصة السوقية.
- اتساع شبكة التوزيع وخلق عروض ملائمة لمتطلبات الزبون.
- ركيزة الإبداع والتنمية وخلق منتجات جديدة، أسواق جديدة ... الخ
- تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن.
- بناء علاقة وطيدة بين المؤسسة وزبائنها.
- انتشار وتوسع التجارة الإلكترونية.[1]

رابعا: أهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تمثل أهداف تكنولوجيا المعلومات في:

- الأعمال الممكن تشغيلها وأداؤها.
- التكاليف الكلية للنظام.
- الأداء (حجم المبيعات).
- طبيعة وخبرة المستخدم.
- ضمان التكامل لعدم ضياع البيانات.
- أمن المعلومات.
- إمكانية التشغيل على قواعد بيانات مختلفة أو نظم التشغيل وأجهزة متنوعة.
- سرعة تطوير النظام.

[1] إبراهيم بختي، **مقياس تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص 49.

- القدرة على التغيير والتعديل.
- قدرة تحمل أعمال إضافية.
- إمكانية تكبير الإمكانيات.
- زمن الضمان.
- المجهود اللازم للحفاظ على النظام.[1]

المطلب الثاني: استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومشكلة تبنيها في المؤسسات

1. استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يتم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الاقتصادية كالآتي:

أ. **الاستعمال الداخلي:** وتستعمل في:

- كمصدر مركزي لكل معلومات المؤسسات في بطاقة تعرض فيها التعريف بالمؤسسة، نشاطها، هيكلها التنظيمي، أهدافها معلومات عن الخدمة أو المنتج ... الخ، هذه المعلومات يمكن نشرها عبر الإنترنت أو من خلال القيام بحملات إشهارية.
- وضع دليل العاملين الذي يساعد فيما يخصهم من المعلومات الشخصية، الوظيفية، الترقيات، العقوبات ... الخ، ويتم هذا من خلال شراء البرامج المتخصصة في ذلك.
- تربط كل أجزاء المؤسسة ببعضها البعض وإن كانت في أكثر من مبنى، ومهما تباعدت جغرافيا إذ تسمح لكل جزء فيها بمعرفة ما يجري في الأجزاء الأخرى.
- الاستعمال الإلكتروني لبطاقات الدوام (التسجيل اليومي لحضور العاملين) لتسهيل معالجة البيات والاستفادة منها وسرعة الوصول إليها.
- تتيح للموظفين الوصول إلى الوثائق المعيارية للفحص والمعالجة.
- توصيف الوظائف وتحديد مهامها ومسؤولياتها.

[1] أ. نطر فريد النجار وآخرون، **التجارة والأعمال الإلكترونية في مجتمع المعرفة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 13.

- وضع معلومات عن المنتج ومواصفاته لتجنب تكرار الشرح عدة مرات.
- الانتقال السهل والسريع للمعلومات داخل المؤسسة.
- النقل السريع والاقتصادي للمستندات بتوفير التكاليف البردية والوقت المستهلك.[1]

ب. **الاستعمال الخارجي:** ويتم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل:

- نشر إعلانات وإشهار لمنتجات أو خدمات المؤسسة حتى تجلب أكبر عدد من العملاء.
- تسمح للعملاء بالشراء عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية).
- سرعة الاتصال مع أشخاص خارج المؤسسة عن طريق البريد الإلكتروني وهو يكسب ميزة الهاتف من ناحية السرعة، وميزة الخطاب بإعطاء تعبير أحسن.
- الحصول على معلومات عن المنتجات المنافسة ومميزاتها حتى تبقى المؤسسة في وضعية تنافسية جيدة.
- تزويد المؤسسة بمعلومات عن مواد تريد شرائها، خاصة المواد ذات التمويل الكبير.
- الحصول على معرفة خارجية من خبراء كأساتذة جامعيين مخترعين في مجال عملها لحل بعض مشاكلها دون دفع ثمن الاستشارة.
- الإطلاع الدائم على سوق العمالة من اختبار متطلباتها من العمال.
- اختبار سوق منتجاتها ومدى رضى المستهلكين عنها مما يفيدها في وضع مخططات مستقبلية.
- متابعة تطور قطاع المؤسسة وذلك عن طريق الاتصال الدائم بالعمل من أجل الحصول على معلومات كزيارة مواقع مؤسسات أخرى من نفس قطاع نشاط المؤسسة.
- تساعد على إنشاء قاعدة اتصالات قوية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع وذلك من خلال توفيرها للخدمات الإلكترونية التالية:

➢ التبادل الإلكتروني للبيانات والاستثمارات الإلكترونية.
➢ الشبكة الإضافية.

---

[1] شريف درويش البان، **تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص 126.

- التحويل الإلكتروني للأموال.
- التواصل المتكامل وخدمات قواعد البيانات المتقاسمة.
- إدارة سلسلة التزويد.

يبدو أن تطبيق مبادئ كلا من الاستعمالات الداخلية والخارجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مجمعة من العوامل والتي تشكل في مجملها المشاكل التي تواجهها في ذلك.[1]

2. مشكلات تبني المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يمكن أن ننجز أهم المشكلات التي تواجه المؤسسة عند تطبيقها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في:

أ- فقدان السيطرة الإدارية: وذلك نتيجة لعدم وجود نقطة سيطرة مركزية بسبب توزع واستقرار البيانات والبرمجيات في عدد من المواقع والمحطات الحاسوبية المختلفة، فإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تكشف عن صعوبات أكثر وأعقد في البيئة الموزعة، حيث أنها تفتقد لنقطة سيطرة مركزية تكون الإدارة بحاجة إليها.

ب- تحديات التكامل في الربط والتطبيق: حيث تظهر مشاكل الربط نتيجة عدم التوافق في الشبكات إضافة إلى فقدان معايير الربط بما في ذلك الربط اللاسلكي للشبكات، فالشبكات والمعايير غير المتوافقة ومشاكل الربط اللاسلكي يمكن أن تؤدي إلى مشاكل في تكامل التطبيقات، لذلك نلاحظ أن التكامل في التطبيقات يكون صعب التحقيق في العديد من المؤسسات.[2]

ج- متطلبات التغيير التنظيمي في المؤسسة: والذي يعتبر بالنسبة للمؤسسات الحديثة وفلسفتها المحرك الضروري والأنسب للوصول بركب التطورات المتسارعة والحاصلة في مجال الأعمال. من أهم المجالات التي يشملها التغيير في المؤسسة والتي تصاحب التغيير في التكنولوجيا أو تبني تكنولوجيا جديدة التغيير في كل الهيكل والثقافة التنظيمية، ويقصد بالهيكل التنظيمي ذلك النظام الرسمي الذي يتكون من مجموعة من

[1] شريف درويش البان، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] عامر إبراهيم قندليجي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 32.

العلاقات التي تضم كل الأنشطة التي تمارس من قبل الأفراد داخل المؤسسة والتي تصب كلها في وعاء تحقيق غايات المؤسسة أن تعتني بتصميم الهيكل والعمليات الخاصة بهم وتوزيع المهام وذلك بغية تحقيق التجانس والانسجام بينهما.

أما الثقافة التنظيمية فيقصد بها الجانب الروحي للعاملين داخل المؤسسة الاقتصادية من عادات وتقاليد العمل، طبيعة الممارسات والعلاقات والكيفيات الاتصالية بين الأفراد العاملين فيما بينهم ومع رؤسائهم والتي يستوجب على المؤسسة مراعاتها عند قيامها بالتغيير، ذلك تفاديا منها لمواجهة ومقاومة التغيير من قبل الأفراد عند شعورهم بعدم الآمان.

هـ- التكاليف غير المتوقعة: حيث أن تبني المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كنظام شامل يتطلب منها إنفاق مبالغ مالية إضافية قد لا تستطيع المؤسسة تغطيتها وخاصة المؤسسات ذات التمويل المحدود، بمعنى أن الإمكانيات المالية للمؤسسة تعتبر من أهم التحديات لامتلاك تكنولوجيا غير متوقعة مثل:

- التكاليف التشغيلية ومصاريف المستخدمين للعاملين الإضافيين.
- تكاليف الوقت الذي تتطلبه إدارة المعلومات والشبكات.
- تكاليف إيجاد الحلول الفنية.
- تكاليف الحصول على الأجهزة والبرمجيات وتحديثها المستمر.
- تكاليف الصيانة والإصلاحات للأجهزة والحواسيب.[1]

هـ- سوء اختيار الأفراد: وهم الأفراد الذين يقومون بإدارة وتشغيل تكنولوجيا المعلومات من إداريين ومتخصصين ومستخدمين نهائيين للنظام، حيث يقوم أغلب المتخصصين في مجال أنظمة المعلومات والاتصالات بأن أغلب أسباب الفشل في تسيير وإدارة التكنولوجيا واستخدامها يعود إلى سوء اختيار أفراد تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

[1] عامر إبراهيم قندليجي، مرجع سبق ذكه، ص 34.

و- تحديات الموثوقية والاعتمادية: حيث أن تطبيق المؤسسة لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أعمالها يتطلب منها بنية تحتية تستطيع من خلالها تلبية الطلبات المستقبلية بالكم والوقت المطلوب، إضافة إلى تأمين أداء على مستوى عال للمهام الصعبة والحرجة، كما أنه ومن أجل ضمان أمثلية هذه الاستعمالات وتجنب أكبر كم من المشاكل يتوجب على المؤسسة الاختيار الأفضل لهذه التكنولوجيا وتوفير أحسن بنية وتشكيلة تمكنها من تحقيق كفاءة أدائها.

المطلب الثالث: مزايا ومجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال

1) المزايا الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات:

أثر التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات على منظمات الأعمال بصورة كبيرة، وفي هذا الصدد نجد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال أدى إلى تحقيق العديد من المزايا لتلك المنظمات، وتمثل أهم المزايا الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال فيما يلي:

- **زيادة المبيعات والأرباح:** حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات على زيادة المبيعات من خلال مساعدتها للمنظمة في إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، ويترتب على زيادة المبيعات تحسين الربحية خاصة في ظل تخفيض التكاليف والذي يتحقق أيضا باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- **الحصول على مزايا تنافسية:** حيث تستخدم العديد من المنظمات تكنولوجيا المعلومات لتحسين وضعها في البيئة التنافسية، والحصول على مزايا تنافسية من خلال تصميم برامج وتطبيقات مبتكرة تسمح لتلك المنظمات بالمنافسة بصورة أكثر فعالية.
- **تحسين الجودة:** أحد أهم أسباب استخدام تكنولوجيا المعلومات تحسين مستوى جودة المخرجات، والتصميم لمساعدة الحاسب الآلي خير مثال على ذلك، فالمهندس يستخدم محطات العمل أو ما يعرف بالوحدات الطرفية للحاسب الآلي لعمل رسومات هندسية، ويقوم بتخين هذه الرسومات لإجراء أي تعديلات عليها بسهولة من أجل تحسين جودتها، وهذا النظام يوفرمن المجهود المبذول في التصميم ومن ثم يقلل الحاجة إلى مهندسين آخرين.

ومن الأمثلة الأخرى لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الجودة ما يعرف ب " التبادل الإلكتروني" للبيانات حيث تستخدمه المنظمات للاتصال بالمنظمات الأخرى إلكترونيا، حيث تستطيع لمنظمة إصدار أمر إلى المورد إلكترونيا، حيث يستلم المورد هذا الأمر أو الطلب إلكترونيا ثم تم بقية إجراءات الصفقة باستخدام الاتصالات الإلكترونية، واستخدام نظام تبادل المعلومات إلكترونيا يساهم في تحسين الجودة عن طريق تحليل فرص الخطأ بسبب تخفيض واختصار إجراء عقد الصفقات.

بالإضافة إلى المزايا الرئيسية السابقة لتكنولوجيا المعلومات توجد العديد من المزايا الإضافية الأخرى لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال منها:

- تحسين الإنتاجية وكفاءة العمليات التشغيلية.
- زيادة القدرة على الخلق والابتكار.
- مواجهة التهديدات الخارجية.
- توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.
- دعم وتحسين عملية اتخاذ القرار.
- تحسين وتنشيط حركة الاتصالات بالمنشأة.
- صياغة وتنفيذ إستراتيجية المنظمة.[1]

2) مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

لأي تكنولوجيا طبيعة اقتحامية، بمعنى أنها تقتحم المجتمعات سواء كانت مطلوبة أو غير مطلوبة، مرغوبة أو غير مرغوب فيها،وذلك بما تقدمه من سلع جديدة أو بما تولد من حاجة إلى السلع الجديدة أو الخدمات.

[1] بومايلية سعاد، فارس بوباكور، **أثر التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد المناجمنت، العدد3، مارس 2004، ص 203.

- **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التسيير:** إن التفقد المتزايد للمعلومات والحاجة الماسة لمعالجتها داخل المنظمة من ناحية، وحجم مبادلة هذه المعلومات مع بقية المصالح من ناحية أخرى، دفعت بالمنظمة لتطوير تكنولوجيا المعلومات بها، فكانت من بين الرسائل الناجحة الموجهة لحل مشاكل التسيير خاصة بالبلدان المتطورة، فمع تعقد المحيط وتطور تكنولوجيا المعلومات احتل الحاسوب مكانة هامة في الإدارة وتوسعت مجالات استعمالاته خاصة لتسيير العمليات الروتينية، مثل تسيير أجور العمال، المحاسبة في تسيير المخزونات ... الخ[1]

- **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والاقتصاد:** يمكن توضيح أهم هذه التطبيقات في:

الجدول رقم (02-01): - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والاقتصاد

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	الهدف منها
أعمال البنوك	تحسين الخدمة، سرعة ضبط الحسابات، مساندة الرقابة المالية على البنوك.
تحويل الأموال إلكترونيا	سرعة لخدمة، تقليل العمل الورقي للعمليات بين البنوك.
إقامة النماذج الاقتصادية	تحليل أداء النظم الاقتصادية وتقييم الإستراتيجية.
إدارة الاستثمارات	تعظيم عائد الاستثمارات وتحليل المخاطر.
نظم معلومات وأسواق الأوراق المالي	فورية بث المعلومات للمتعاملين، استخراج إحصائيات السلاسل الزمنية لتغير أسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.
التصميم بمساعدة الكمبيوتر	سرعة التعديل وتعدد التجارب، التصميم وتوفير جهد ما بعد التصميم من خلال قيام النظام الآلي بتحديد قوائم المكونات والموارد الداخلة فيه.

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] مزهر شعبان العاني، **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 78.

الجدول رقم (02-02): عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بين 2009 و 2014.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد مستخدمي الإنترنت في العالم	%23	**%26**	% 29	% 33	% 35	% 40

المصدر: سحقي نعيمة، الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الفرص والتحديات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة أكلي محند والحاج، البويرة، 2015/2014، ص 30.

المبحث الثاني: عموميات حول الاقتصاد الرقمي

المطلب الأول: الاقتصاد الرقمي

1- تعريف الاقتصاد الرقمي:

الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت أو اقتصاد الواب **web** وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين، الشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية.[1]

[1] **نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجيات والمشكلات والوظائف)**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 2004، ص 88.

الاقتصاد الرقمي هو التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة والاقتصاد القومي والقطاع الدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما.[1]

الشكل رقم (02-01): قطاعات الاقتصاد الرقمي (الجديد)

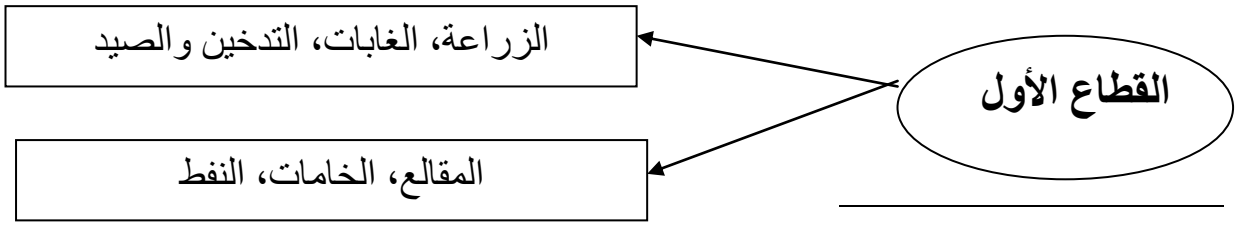

[1] فريد راغب النجار، **الاستثمار بالنظم الرقمية والاقتصاد الرقمي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 11.

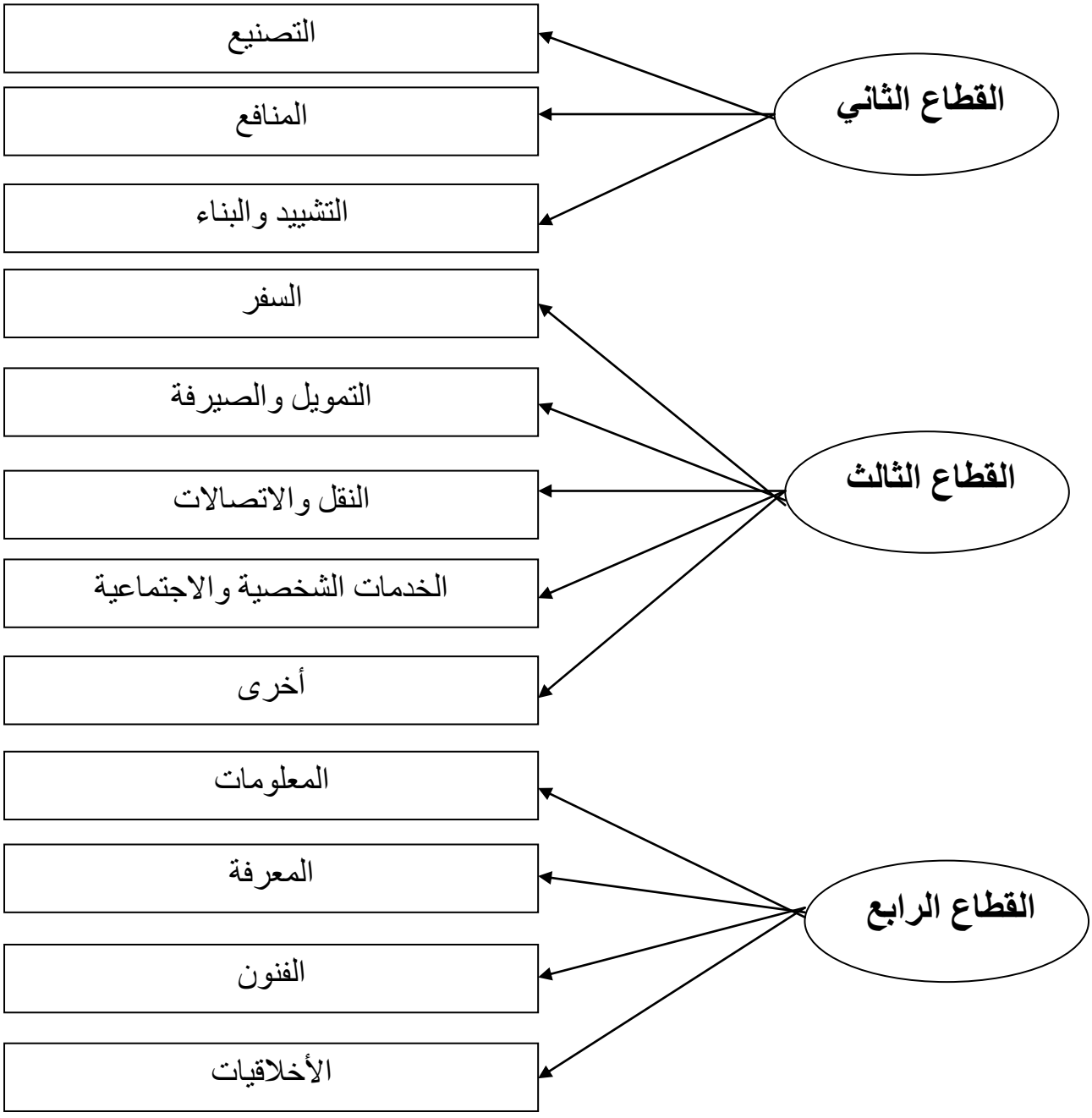

المصدر: نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص89

2- **خصائص الاقتصاد الرقمي:** تتمثل أهم خصائص الاقتصاد الرقمي في:

- إن المعلومة صارت قوة في المجتمعات المعاصرة في عصر الثروة المعلوماتية.

- إن التوجه الاقتصادي القائم على المعلوماتية أصبح توجها يؤكد على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد.
- لم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي ولا كذلك العدد الكمي للقوى البشرية.
- صارت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الحمائية المتمثلة في التحكم في العملة وفرض القيود على الواردات وزيادة التعريفة الجمركية موضع نظر وتقييم.
- أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يقوم بالأساس على مخزونها المعرفي المعلوماتي.
- يركز على أهمية الرصيد الفكري والإبداعي للبشر بوصفه قادرا على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- تشغيل أنشطة اقتصادية ومشاريع من خلال الإنترنت.
- تداول العقود الإلكترونية: فيما يختص بالعقود فإن عملية نقل القيمة (الملكية) سوف تتم عن طريق وسائل إلكترونية ولتوفير قدر معقول من الطمأنينة للأفراد أثناء قيامهم بتلك الأشكال من المعاملات لابد من توفير قدر معين من الضمانات ليتمكن الأفراد من طرح ثقتهم في الوسائل التي ستمكنهم من القيام بأنشطتهم الاقتصادية وإتمام معاملاتهم التجارية بسهولة.
- إصدار تشريعات خاصة بالاقتصاد الرقمي: في حقبة الاقتصاد الرقمي ستقلص فاعلية وجدوى القوانين والتشريعات الحالية، لذا لابد من التفكير الجاد في إقرار من القوانين المحددة للعامل مع تلك المتغيرات، ولكي نضمن تحولا كبيرا في الاقتصاد الرقمي نواكب في التوجهات العالمية ونتأكد بأننا لسنا أسفل السلم علينا أن نتبع ما يلي:

- **التجاوب السريع للتغيرات:** على الحكومات أن تتخذ موقفا واضحا من المستجدات وتقوم بالتقييم المستمر والبناء لعملية إعادة بناء مؤسساتها العامة وأنظمتها القانونية وغير القانونية، كما أن عليها

الاستفادة من الأساليب الحديثة والتأكد من أن قوانينها وسياساتها مسايرة للعصر ومواكبة للتقدم التقني.

- **حل المشاكل عن طريق الوسائل التقنية الحديثة:** إذا ما ظهرت بعض المشكلات نتيجة لتطبيق مبادئ الاقتصاد الرقمي فإن التغلب على هذه الصعوبات يجب أن يتم باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.
- **إمكانية الحصول على المعلومات:** نتيجة لسهولة الحصول على المعلومات في عصر الاقتصاد الرقمي فإن فرصة الاستثمار لجميع الشركات والمؤسسات سوف تزداد بدرجة كبيرة.

- يمثل الاقتصاد الرقمي انعكاسات قوية لثورات تكنولوجيا المعلومات وقدراها الأساسية.
- التجارة الإلكترونية: كلما زاد عدد مستخدمي الإنترنت أصبحت التجارة الإلكترونية أكثر انتشارا.
- سهولة التواصل بين المنتج والمستهلك بفعل تكنولوجيا الاتصالات الرقمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة التبادل التجاري والاستهلاكي، والذي أدى بدوره إلى حرية رؤوس الأموال والسلع عبر الحدود دون عقبات.

3- مقارنة الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القديم (الصناعي):

لقد أحدثت التكنولوجيا الجديدة انقلابا كبيرا في إجراءات الإنتاج، الشراء والبيع وأصبح الزبون هو الملك، وانتقلنا من التسويق العام إلى التسويق الخاص،والمنافسة أصبحت في نفس الوقت عامة ومحلية فكل مؤسسة بإمكانها التوجه إلى العالم لكن في نفس الوقت يجب أن تتكيف محليا مع كل الأسواق فبفضل البريد الإلكتروني **E- mail** والتقنيات الجديدة للإنترنت فكل هذه الاتفاقيات والمعاهدات والعقود تبرم اليوم في كل مكان في العالم في وقت وجيز جدا، لذا أجريت إحدى الدراسات للمقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الصناعي أو القديم والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-03):

الخصائص الاقتصادية	الاقتصاد القديم (الصناعي)	الاقتصاد الجديد (الرقمي)
الأسواق المنافسة	ثابتة	متحركة
	وطنية	عامة ومحلية
النظام	متسلسل، بيوقراطي	على الشبكة
الكتلة الأجرية	التشغيل التام	التكيف والتطابق وتحقيق أكبر عائد
الهدف الأساسي	قدرات محدودة	قدرات متنوعة متغيرة ومتعددة
القدرات والإمكانيات	القدرة والتعلم من الحياة	الشهادة متفاوتة
التقليص المطلوب	متضادة	تمديدات وفرص
إدارة المستخدمين	ثابت	
طبيعة التوظيف		
نقاط أخرى للمقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المصنع القديم	الاقتصاد المصنع	اقتصاد القيمة المضافة
	إطار الدولة	إطارة القارة
	توزيع جواري	توزيع عبر الشبكة
	أكبر عدد من الزبائن	زبائن حسب الحاجة
	إستراتيجية المنافسة	إستراتيجية التعاون
	سوق قائم على العرض	سوق قائم على الطلب
	اليد العاملة	العقول (الدماغ) العاملة
	الرفع عن طريق الشبكة القديمة للبنوك	الرفع عن طريق الإنترنت

المصدر:

وبناءا على معطيات الجدول يمكن القول إن الاقتصاد الرقمي يتسم بخصائص تجعله يتميز حقا عن الاقتصاد الصناعي حيث يعتمد بصفة أساسية على الإنترنت في جميع تطبيقاته، سواء في توفير المعلومة بأسرع وقت وأقل تكلفة ممكنة وبالتالي يتيح الشفافية مما يسمح باتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة وعليه يزيد من إنتاجية المؤسسات التي تعتمد على المعلومات بشكل كبير في رسم خططه الإنتاجية، بالإضافة إلى أنه اقتصاد لا حدودي، اقتصاد اليقظة يلبي جميع أطراف التعامل في شتى المجالات الاقتصادية سواء الأعمال أو التجارة الإلكترونية مثلا وغيرها.[1]

المطلب الثاني: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي

إن الاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية خصوصا الإنترنت فإنه يعتمد على الأسس والمبادئ التي أخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية والممارسات السائدة على نطاق واسع في هذه الاقتصاديات ومن افتراضاته ما يلي:

1- قانون الأصول المالية:

إن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية ولا يستهلك عند استخدامها، حيث أن الشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات مما يتطلب تغير الآلية التنافسية في مجالها، والواقع أقرب إلى الصفر ما يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقمية في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول والسلع.

2- اقتصاديات الحجم الجديد:

تقوم اقتصاديات الحجم التقليدية على إنتاج الحجم الصغير من خلال شركات صغيرة كلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجداول الاقتصادية وإنجازها من قبل شركة كبيرة، مثلا تقديم الخدمة المصرفية

[1] نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ذات علاقة بصفقات العملاء في توفير موظف مصرفي لكل صفقة للعمل باستخدام الإنترنت والسماح للأفراد بإجراء الصفقات من خلال الإنترنت يتيح إمكانية إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف في نفس الوقت عبر الإنترنت.

3- اقتصاديات النطاق الجديد:

إن فضاء الأعمال وتقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية، لا يوفر الخدمة للجميع في نفس الوقت في مجال واحد أو في عدة مجالات، هذا كان تطورا في إدارة العمليات، إلا أن اقتصاديات النطاق الجديدة ذات مدى واسع وعدد لا متناهي من الزبائن وأن الحديث يجري عن مشروع فرد لفرد وتسويق فرد لفرد أو تسويق الشريحة السوقية للفرد.

4- ضغط التكلفة لكل صفقة:

أدى الإنترنت في حالة جديدة في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات التقليدية فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لأن تكلفة تأديتها صغيرة جدا الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق.

5- إعادة توازن العرض والطلب:

في الاقتصاد الرقمي هناك تحول متزايد من خط التركيز على العرض إلى خط التفكير القائم على الطلب، من أولوية الشركة القائمة على النظام التشغيلي أو تخمين ما يريده الزبون، مما يعني وجود سعة وقدرات فائضة تجعل العرض في أشكاله المختلفة يتسم بالوفرة وأن الطلب رغم تميزه واتساع نطاقه مع الإنترنت عبر العالم يتسم بالندرة.

6- الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد السرعة الفائقة:

فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي فهو اقتصاد الحركة البطيئة ووسيلة هي البريد التقليدي،فإن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني، إن هذه السرعة أدت إلى الحاجة لشركات تتسم بالرشاقة في الحجم والسرعة في المعلومات.

7- تكلفة المنتج الرقمي:

تتسم بخصائص فريدة في الاقتصاد الرقمي، فالمنتجات الرقمية تتسم بهيكل وسلوك تكلفة مختلفة عن المنتج المعتاد، حيث أن إنتاج النسخة الأولى تكون في الغالب مكلفة جدا ولكن إنتاج النسخ الأخرى عنها يكون رخيصا جدا.

8- الكفاءة والرافعة:

إن الإنترنت بوصفها التكنولوجيا العالية في مجال الاتصالات المفتوحة مع عدد لا متناهي من المستفيدين على الكرة الأرضية أوجدت كفاءة عالمية من خلال الحجم الكبير من النشاط.

المطلب الثالث: الفجوة الرقمية

1- تعريف الفجوة الرقمية:

تعرف الفجوة الرقمية بأنها الفجوة التي خلقها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وتوافر طرق المعلومات السرية والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال، حيث انعكس ذلك على تطور التجارة الإلكترونية.

تعرف أيضا من المنظور الاقتصادي أن الفجوة الرقمية هي عدم القدرة على اللحاق بركب اقتصاد المعرفة وعلى استغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة، ولا حل للفجوة الرقمية إلا بتحرير تجارة الأسواق وإسقاط الحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، كما تتطلب سرعة

الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحماية الملكية الفكرية بهدف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمار المحلي لكونها شرطا أساسيا لتضييق الفجوة الرقمية.[1]

2- مؤشرات الفجوة الرقمية:

- **التعريف بمؤشرات الفجوة الرقمية:** هي الأداة التي تسعى لخلقها لدول والوزارات المعنية والمنظمات والهيئات المهمة بقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لكي تستطيع قياس الفجوة الرقمية، ممكن أن تتوافر مؤشرات كثيرة في دولة ما أو مجموعة من لدول ونتيجة لحداثة الفجوة الرقمية وتعدد وجهات النظر في شأنها فهناك صعوبات كثيرة لقياس الفجوة الرقمية منها الصعوبات المتعلقة بالمنهج المستخدم وصعوبات متعلقة بتجميع البيانات عن الفجوة الرقمية، وهناك جهود تجرى الآن من قبل المنظمات العالمية والإقليمية لاقتراح مؤشرات يمكن من خلالها قياس الفجوة الرقمية منها:

- **مؤشر الكثافة الاتصالية:** يقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مائة فرد، وسعة شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات عبرها.
- **مؤشر التقدم التكنولوجي:** ويقاس بعدد الكمبيوترات وعدد مستخدمي الإنترنت وحيازة الأجهزة الإلكترونية وما شابه.

المبحث الثالث: المناخ الاقتصادي

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية

1- تعريف العولمة:

[1] سحقي نعيمة، مرجع سق ذكره، ص46.

عرفها البعض على أنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.

عرفها صندوق النقد الدولي بأنها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله.[1]

وهناك من يعرفها بأنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها كل المستجدات والتطورات الاقتصادية في العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريها بالكامل وكذلك بروز الشركات العابرة للقارات وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية العالمية، كذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.[2]

2- أسباب العولمة:

لقد ساهمت العديد من الأسباب والعولمة السياسية، والتكنولوجية والاقتصادية في بروز العولمة الاقتصادية الحالية، وانتشارها وتوسع نطاق تحققها ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- التوجه الذي تحقق في النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تمثل بالعودة إلى الأصول الرأسمالية في عمل الاقتصاد، أي العودة إلى ماضي الرأسمالية الذي رافق بدايات نشوء النظام الرأسمالي، والذي يتضمن إطلاق قوى وآليات السوق الحرة غير المقيدة، وعدم تدخل الدول في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ... الخ

[1] صلاح سالم، **العولمة والطرق الثالث**، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية، العدد 107، سبتمبر 2001، ص 230.

[2] أكرم عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للكتل الاقتصادي العربي**، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، عربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة لأولى، 2012، ص 124.

- انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي والذي كانت تمثله دول المنظومة الاشتراكية السابقة.
- تراجع دور دول العالم الثالث عن توجهاتها التي رافقت تحررها الوطني وعملها على تحقيق استقلالها السياسي، والاقتصادي والذي تضمن في إبراز مهم للدولة حتى تسهم بفاعلية في تحقيق تنميتها وتطورها والتي تعجز النشاطات الخاصة عن القيام بها نتيجة ضعف إمكانياتها وبسبب طبيعتها، واتجاه دول العالم الثالث هذه إلى التحول إلى الأخذ بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، واعتماد آلية السوق كأساس لعمل اقتصادياتها.
- التطورات التكنولوجية العديدة والمتنوعة والمتسرعة والتي تمثل إبرازها في ثورة المعلومات والاتصال، وتقنياتها والإنترنت وباقي التقنيات المتقدمة الأخرى عالية المستوى.[1]

3- الآثار المرتبة على العولمة الاقتصادية:

تكمن آثار العولمة الاقتصادية في:

- **الآثار الاجتماعية:** للعولمة أبعاد اجتماعية خطيرة نتيجة للفوضى الاقتصادية السائدة في العالم، فقد انعكست نتائجها سلبا خاصة على الدول الفقيرة، إضافة إلى انتشار المدخرات العالمية والبطالة والفقر وتفشي الأمراض بأنواعها المختلفة، مما انجر عنه ظاهرة العنف والإجرام المنظم ... الخ
- **الآثار السياسية:** أمام بروز عالم بلا حدود اقتصادية أدى إلى بروز عالم بلا حدود سياسية، وربما المستقبل يؤدي إلى وجود حكومة عالية وبالتالي الانتقال الحر للقرارات والتشريعات، حيث أصبحت السياسة في دولة ما مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما يكون لها صدى في كل العواصم، أي خروجها م طاقها الوطني إلى العالمي، أي سياسة بلا حدود.
- **الآثار البيئية:** خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين برزت في بيئة الإنسان آثار سلبية خطيرة مست جوانب كثيرة من حياته منها تلوث البيئة والطبيعة، والتي مست الهواء الماء والأرض والتي كان من نتائجها

[1] فاتح حسن حلف، **العولمة الاقتصادية**، جامعة آل البيت، أربد، الأردن، 2010، ص ص 16/13.

الأمراض الفتاكة، انتشار الجريمة المنظمة، المخدرات، انتشار الأسلحة الفتاكة الغير مشروعة، انتشار العنف والتطرف، واتخذت هذه الآفات صفة العالمية فلم تعد محصورة في منطقة معينة وقد تطورت هذه المشاكل والآفات لتمس اقتصاديات دول العالم وحتى الجانب السياسي فأصبحت تشكل خطرا هائلا على العالم.[1]

4- آفاق العولمة الاقتصادية:

إن مستقبل العولمة الاقتصادية وآفاق استمرارية تحققها وتوسع مدى هذا التحقق ويرتبط بما يلي:

- إن العولمة الاقتصادية ستستمر بالتحقق مستقبلا، وبغض النظر عن السلبيات والإيجابيات بحكم ما رافقها ويرافقها، وسيرافق تحققها من آليات وأساليب ووسائل وبالذات المتصل منها بالتطورات التقنية التي تزايد، وتتنوع وتسع وتسارع باستمرار وخاصة التقنيات المتقدمة عالية المستوى حالها في ذلك حال كل التطورات التقنية التي تحققت في فترات سابقة.
- إن العولمة الاقتصادية في تحققها ليس كلها سلبيات، بل إنها في خير وايجابية للعديد من الجهات وفي العديد من جوانبها وبالذات في الدول المتقدمة وحتى في الدول النامية الأقل تقدما، ورغم محدودية الجهات التي تحقق مكاسب واستفادة من العولمة الاقتصادية بسبب الظروف الخاصة بهذه لدول، والجهات فيها والمرتبطة بدرجة تطورها الأقل.[2]
- إن العولمة الاقتصادية التي تحقق حاليا في ظل هيمنة وسيطرة أمريكية على العالم، وفي ظل سيادة القطب الواحد وسيادة النظام الاقتصادي الواحد وهو النظام الرأسمالي والذي يكاد يكون هو السائد في معظم دول العالم إن لم يكن في جميعها تقريبا وبالذات بعد انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي وهو الأمر الذي يمكن أن تتحقق من خلاله ونتيجة العولمة الاقتصادية التي تم في إطاره سلبيات عديدة وقد تكون

---

[1] لمقدم سعاد، قويدري سميرة، **أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/ 2013، ص 21.

[2] لمقدم سعاد، قويدري سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

كثيرة وقد تفوق الإيجابيات وبدرجة قد تكون كبيرة وبالذات نتيجة ما يراد فرضه من عولمة اقتصاد في سوق حرة خالية من أي قيود ومن أي تدخل والذي مكن أن يحد من السلبيات ويعزز الإيجابيات.

- بروز مراكز قوة عديدة وتقييم قوتها فعليا وعلى أرض الواقع، وبالذات في الجانب الاقتصادي وبالاستناد إلى أسس وحقائق وواقعية مادية وعلمية ملموسة وبارزة وأبرز هذه القوى أوربا، اليابان والصين خلال فترة ليست بالبعيدة، بحيث تفرض هذه القوى نفسها بقوتها وبالذات الاقتصادية على العولمة الاقتصادية. وتدفع باتجاهات لا تتيح انفراد قوة واحدة بالحصول على الإيجابيات والمنافع والمكاسب التي تتحقق نتيجة العولمة الاقتصادية، وكما هو الحال في الوقت الحاضر، وإنما ستتغير الكيفية التي يتم بها توزيع المكاسب والمنافع والإيجابيات التي تحققها العولمة بحيث تشارك هذه القوى في الحصول عليها بصورة أكبر، وبحكم تزايد قوتها الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية والتي تملكها وستملكها القوى الأساسية في العولمة الاقتصادية.
- إن الدول الأقل تقدما ستحقق هي الأخرى قدر من التقدم وإن كان هذا التقدم رغم محدوديته ورغم طول الفترة الزمنية التي يمكن أ يتحقق فيها إلا أنه سيتحقق في النهاية بحكم التطور الذي فرض تحققه حتما هو الأمر الذي مكنها من زيادة قوتها وقدرتها وبالشكل الذي يسمح لها زيادة مشاركتها في العولمة الاقتصادية.

5- مؤسسات العولمة:

أ- اتفاقيات الجات 1947:

في عام 1947 عقد مؤتمر دولي في جنيف واقتبس المؤتمر اسم اتفاقية من الاتفاقية العامة للتعريفات للأمم المتحدة في هافانا عام 1947 فأجرى عليها التعديلات وأطلق عليها اسم اتفاقية الجات لتميزها عن اتفاقية الأمم المتحدة حيث أصبحت الاتفاقية تنسجم والتوجهات العربية الرأسمالية وبذلك استطاعت الدول العربية عزل الدول الاشتراكية عن النظام الاقتصادي الدولي وتم عقد هذه الاتفاقية خارج حدود الأمم المتحدة على الرغم من أن أصول الاتفاقية مقتبسة من وثائق الأمم المتحدة.

وتتضمن اتفاقية الجات 1947 التزامات الدول الأعضاء بتطبيق القواعد التالية:

- تعد التعريفة الجمركية الوسيلة الوحيدة لحماية تقييد الواردات من الدول الأخرى كقاعدة عامة وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفة التي تفرض على بعض الدول.
- التعهد بأن استخدام التعريفة أو غير ذلك من القيود بطريقة غير تمييزية.
- العمل على تحديد التجارة الدولية.
- الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدول الأعضاء طبقا لقاعدة الدولة الأكثر رعاية.
- الامتناع عن سياسة الإغراق.
- الامتناع عن دعم الصادرات.

ب- منظمة التجارة العالمية:

إذا كانت الجات هي النواة الأولى للعولمة فإن هذه النواة لم تلق المحيط الذي برز فيه وتعمل على المستوى العالمي بحيث لم تجد طريقها للتطبيق العملي بالشكل الذي رسمته الاتفاقية.[1]

أنشأت منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقية مراكش الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية لعام 1994 بعد عقد مؤتمرات عديدة بين الدول ومن أبرز هذه المؤتمرات جولة الأورغوا في 1993 وجولة مراكش عام 1994 وأجريت مناقشات طويلة بين الدول وشكلت لجنة لصياغتها من قبل خبراء وتمت الموافقة على عرض المشروع للتصويت عليه.

- **دورها:**

- تسوية النزاعات بين الأعضاء الخاصة بتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية
- احتدام المنافسة الكاملة في قطاعات التجارة العالمية.
- وضع حد لعهود الفوضى في العلاقات التجارية بين دول العالم واليد بعهد جديد أساسه المبادئ وسيادة القانون.

[1] فلاح مختارية، بوسماحة الخالدية، **الإدارة وتحديات العولمة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في لعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012، ص 12.

- تحديد التعاون الكبير مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لها.[1]

ج- صندوق النقد الدولي:

هو إحدى المؤسستين المنبثقتين عن مؤتمر بروتون وودز 1944 وبعد ظهور هذا الصندوق تم الانتقال من مرحلة السياسات النقدية للدول ذات السيادة إلى مرحلة النظام النقدي الدولي واستقراره.

- **وظائفه:**

- تقديم المعونات الفنية من خلال إرسال بعض الخيارات لبعض الدول.
- تبني سياسات تدريب متطور من خلال إنشاء معهد للتدريب مايو 1945 يقدم خدمات في التحليل المالي والسياسات النقدية.
- تحقيق التنسيق بين نشاط الصندوق والبنك الدوليين لخدمة الاقتصاد العالمي.[2]

د- البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساس من سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

وتتلخص وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي في وضعها الحالي في الجوانب التالية:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- تقديم مساعدات مالية خاصة للدول النامية الأكثر فقرا والي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولار سنويا.

---

[1] فلاح مختارية، بوسماحة الخالدية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، 2008، ص 68.

- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، ويقوم في ذلك الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة بعمل الدراسات اللازمة.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ومشاريع الري ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والطرق.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع.[1]

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات

1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

عرفت الشركات متعددة الجنسيات بأنها:"كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وفي دولتين أو أكثر تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا".ذ وعرفها الدكتور عامر تونسي:" بأنها مؤسسة ذات مصالح عالمية تنشط في عدة دول لزيادة أرباحها وهدف الربح هو الذي يفرقها عن الهيئات غير الحكومية".

ويمكن تعريفها على أنها :"تلك الشركات التي تمارس نشاطها في عدة بلدان حتى تتكون من الشركة الأم في البلد الأصلي وفروعا في البلدان المضيفة، ويطلق عليها عدة تسميات الشركات المتعددة الجنسيات (**les sociétés multinational**) تدعى أيضا الشركات عابرة القومية (**les sociétés transmutional**)،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 84/80.

والكوكبية **(planetary)**، والشمولية **(global)**، والعالمية **(world)**، والدولية **(international)**، أما المنظمة الدولية للعمل فأطلقت عليه اسم المنشآت المتعددة الجنسيات.[1]

الجدول رقم (02-04): المصطلحات التي أطلق على الشركات المعددة لجنسيات

المصطلح	مراحل النشاط
الشركات الأجنبية **" Les sociétés étrangère"**	وهو المصطلح الأكثر شمولية فهو يحتوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط
الشركات متعددة الجنسيات **" les firmes multinationales"**	وهو انتقال النشاط إلى بلدين أو أكثر
الشركات العابرة الوطنية **"les firmes transnationales"**	وهي التي تنتقل من بلد قومي إلى آخر
الشركات متعددة لجنسيات الشمولية **"les firmes multinationales"**	أن تشمل على نشاط أو أكثر أي غير النشاط الأصلي.
الشركات متعددة الجنسية العابرة للقارات **Les firmes multinationales transe-contient"**	التي تنتقل من قارة لأخرى عكس العابرة للوطنية واليت يمكن أن نتمركز في قارة واحدة وفي عدة دول.

2- خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

2-1- ضخامة الشركات متعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80% من إجمالي مبيعات العالم، ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة، ولا برقم العمالة لأن تلك الشركات في طابعه الجديد ولدت في

[1] عماري حسنية، **الشركا ت متعددة لجنسيات والاستعمار الجديد**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر في العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص ص 34/33.

أجواء ثورة تكنولوجية، رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة ويمكن الاستبدال على ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات من خلال:

- **مؤشر حجم المبيعات:** يعتبر حجم المبيعات السنوية للشركات متعددة الجنسيات من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، وزيادة في حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسيات الذي يعبر عن القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات والتي جعلها تؤثر في العديد من القارات التي تأخذ بشأن الاقتصاد العالمي في أروقة العديد من لمؤسسات الاقتصادية الدولية، ولا يصلح حجم الإنتاج مقياس في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات التي يخضع إنتاجها لشركة واحدة.

الجدول رقم (02-05): حجم المبيعات للشركات متعددة لجنسيات للسنوات 1989-2001[1].

السنوات	حجم المبيعات بالدولار
1989	5503
1990	13564
2000	2509
2001	18500

- **مؤشر حجم الإيرادات:** حيث يعتبر هذا المؤشر هاما جدا في تحديد حجم الشركات ومدى نجاحها على المستوى المحلي والأجنبي.
- **القيمة المضافة للشركات:** حيث كون في أغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول (الناتج المحلي الإجمالي) ويشير إلى أنه تبلغ نسبة ما تملكه أكبر 100 شركة متعددة من الموجودات الأجنبية ما نسبته 11.99 % من الموجودات الأجنبية التي تملكها كافة الشركات.

[1] إبراهيم محسن عجيل، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، كلية القانون والسياسة، 2009، ص 78.

2-2- الميزة التنافسية: فهي تلك المترتبة على تمتع منتج معين بميزات لا تتوفر لدى المنافسين سواء حيث الجودة في الإنتاج أو استخدام الأساليب الحديثة في التسويق وما يتصل به من وظائف وهذه الميزة عامة تعتمد على التكلفة وهي بذلك تتشابه مع الميزة النسبية ولكن تتسم بميزة التفضيل على إنتاج المنافسين.

2-3- اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات متعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الشركات يناهز 65 ألف شركة وقرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا نحو 77 **%** من إجمالي الشركات متعددة لجنسيات في العالم.

2-4- تنوع الأنشطة: وهو ما تسم به هذه الشركات وتقوم سياساتها على أكثر من منتج وخير مثال على ذلك ميتسوبيشي العالمية فهي تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات الثقيلة بخلاف الأنشطة المصرفية وهذا التنوع يساعد على التقليل من احتمالات الخسارة إلى أقصى حد.

2-5- التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات متعددة الجنسيات: تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدر أساسي لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة،وإن قوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيات ضامنة وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

2-6- مركزية الإدارة: توجد شركة عملاقة تسمى الشركة الأم ولها فروعها وشركات تنتمي كل منها مختلفة وتتمتع كل منها بشخصية خاصة بها ومع ذلك فإنها من الناحية العملية تخضع لسيطرة إدارة الشركة الأم، فالشركة الأم تمارس سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة عبر أنحاء العالم من خلال نظام دقيق من التخطيط والرقابة.

2-7- ظاهرة الإنتاج عن بعد: تتسم هذه الظاهرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات بإعادة رسم خريطة الإنتاج على المستوى العالمي حيث تعمد شركة معينة إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة مرورا بكل مراحل إنتاجها.

2-8- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على المستوى العالمي: إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم وكذل ككونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فإن أكثر من ثلثي استثماراتها ترتكز في الولايات المتحدة الأمريكية ودل الاتحاد الأوربي.[1]

2-9- تدويل نشاطها الإنتاجي: وهذا بمعنى تعدد جنسيات أو قوميات الإنتاج وإقامة مراكز إنتاجية في دل مختلفة وكما يلاحظ فهذه المراكز متخصصة لا تهتم بجميع نواحي الإنتاج الدولي في الزجاج وهذه الكمية قليلة جدا في صناعة الحديد كبيرة جدا في حقل الحقول الإلكترونية.

2-10- وجود المراقبة المركزة على جميع الفروع الإنتاجية: فلم يكن بإمكان هذه الشركات أن تتوسع وتنمو بالطريقة التي تشهدها اليوم لولا ارتباطها بنظام هيمنة معين وبوجود عقلية ما قادرة على تصور إستراتيجية للإنتاج بأقل تكلفة وهذا ما يفسر نشوء الخلافات بين الدول المعينة والشركات المتعددة الجنسيات التي تقيم على أراضيها وبين هذه الشركات والنقابات العالمية وإبرام عقود مجحفة بالنسبة لبعض الدول بفعل ضغوط دولية اقتصادية أو سياسية.

3- التكتلات الاقتصادية:

إن التكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها للاكتمال والتكوين آثار متعددة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاه ويمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير، تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا ولذلك سيزداد تأثيرها عل الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر

[1] إبراهيم محسن عجيل، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومركز القوى الاقتصادية والمكاتب وشكل التكوين.

- أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية فلازالت أوانها ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل الاقتصادي حتى تزداد درجة تأثيرها.
- يرتبط بذلك أن الدول النامية تحتاج إلى تكتلاها الإقليمية المختلفة إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به منظمة التجارة العالمية، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية إذا تكونت في الدول النامية فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها.
- لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها، يعني وجود اتجاه قوي نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد المغلق عند رسم السياسات الاقتصادية التي تعامل مع العالم الخارجي.
- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، إلاّ أن أغلب التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين، وبالتالي فقد يحدث نوعا من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على أقسام أسواق العالم.
- سيؤدي نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها العالمي في النظم الاقتصادي العالمي.[1]

يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ للاعتماد المتبادل وسيؤدي ذلك لمزيد من الرفاهية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

وبالتالي فإن الاتجاه المتزايد نحو تكوين الإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق التكتل بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، وذلك بزيادة الدخل ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

خاتمة الفصل:

إن الرهان الحقيقي للبنوك في تبني نظم الدفع الحديثة هو اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال كعامل رئيسي في إدارتها للتطوير من معاملاتها المصرفية ولتحسين جودة خدماتها وكسب ثقة زبائنها، بل وأصبح من الواجب عليها تحسين وتوعية الأفراد سواء عمال البنوك أو زبائنها لنشر الوعي الإلكتروني لديهم، لأن التسارع المستمر في التطور التكنولوجي حتم على البنوك مسايرة الأنظمة الحديثة إن أرادت البقاء في سباق المنافسة، لكن لم يبقى مجرد اعتماد التكنولوجيا الحديثة في تطوير أنظمة الدفع في البنوك هو العامل الوحيد الذي تسعى البنوك إلى تحقيقه بل عليها أيضا الوقوف على النقائص والعقبات التي ستواجهها بعد اعتمادها لهذه التكنولوجيا ليصبح بذلك التحدي أكبر بالنسبة للبنوك.

مقدمة الفصل:

إن جهود الجزائر في التوجه نحو التحول في الاقتصاد الرقمي ومسايرة التطورات الحاصلة في البنوك العالمية، فرض على المصارف الجزائرية مواجهة الصعوبات والعراقيل التي تقف أمامها، وبالنظر لتفاقم التكنولوجيا المصرفية، فإن انتقال المصارف الجزائرية للعمل بالصيرفة الإلكترونية أوجب عليها التكيف مع التغيرات والتطورات التكنولوجية، وهذا بالسعي لابتكار منتجات وخدمات جديدة تتناسب مع تطلعات زبائنها الذين أصبحوا يطمحون لخدمات أرقى وأسرع، وقد كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية من السباقين لتطور خدماته ومواكبة الجديد في مجال التكنولوجيا المصرفية.

المبحث الاول : واقع استخدامات وسائل الدفع في الجزائر

المطلب الأول: تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر[1]

عرف قطاع الاتصالات في الجزائر منذ نهاية التسعينات تطورًا ملحوظًا وانفتاح مباشر على الخواص من خلال الإصلاحات التي مهدت الطريق نحو تحديث هذا القطاع وفتح المجال أمام المتعاملين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما جرى تغيير تسمية وزارة الإشراف التي أصبحت وزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال كخطة أولية لإعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وقد ظهرت نتائج هذه الإصلاحات بعد أن تقدمت عدة شركات للحصول على رخصة الهاتف النقال سنة 2001 منها أوراسكوم المصرية، تلفونيكا الإسبانية، أورونج تلكوم الفرنسية، برتغال تلكوم، وتحصلت الشركة المصرية أوراسكوم على العرض بـ 737 مليون دولار، وبمجرد حصولها على الرخصة باشرت التحضير لإطلاق شبكتها الجديدة جيزي، جي،اس،ام وأعلنت عن خطوطها الكبرى وهي أن تصبح الرائدة في عالم الاتصالات، كما تحصلت الشركة الكويتية على رخصة تشغيل شبكة للهاتف النقال في 02 ديسمبر 2003 من خلال عرضها الرابح الذي قدر بـ 421 مليون دولار، وهي تملك المشروع الذي يساهم فيه كل من مؤسسة الخليج للاستثمار وبنك الخليج المتحد، وفي 25 أوت 2004 قامت الوطنية للاتصالات بإطلاق علامتها التجارية نجمة بخدمات ومزايا جد مغرية، حيث مقاييس جديدة في صناعة الاتصالات في الجزائر، وهذا بدوره ساعد على تطور قطاع الاتصالات مع تحقيق عائدات بمقدار 380،86 مليون دولار بالنسبة للاتصالات السلكية و902،94 مليون دولار فيما يخص النقال خلال سنة 2004.

لقد انحصر النشاط الأساسي للجزائرية للاتصالات التي أنشئت في 01 مارس 2001 من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة ضمن مجال تنمية وتحسين استغلال الشبكات العمومية والخاصة وتسهيل الحصول على الاتصالات، والعمل على زيادة عرض خدمات الهاتف في مختلف المناطق، وهذا التنظيم الجديد يسمح بترقية الاتصالات باعتبارها محرك اقتصادي أساسي من أجل اقتصاد وطني تنافسي، فالهدف من وراء هذه الإصلاحات هو تحسين الخدمات، وتشجيع قطاع الاتصالات كقطاع

[1] لحمر عباس، عمراني محمد، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر وآليات تفعيل وسائل الدفع الالكتروني**، ملتقى وطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة ، جامعة البويرة 13/15 مارس 2017

أساسي في ظل المنافسة وانفتاح الأسواق وتحريرها، وبصفة عامة فإن الأهداف الأساسية للإصلاحات تمثلت فيما يلي:

- زيادة وتنويع عرض خدمات البريد والاتصالات؛
- تحسين جودة الخدمات المعروضة، والأسعار التنافسية؛
- تطوير شبكات البريد والاتصالات؛
- ترقية الخدمات المالية للبريد، وتشجيع الادخار الوطني وتوسيع تشكيلة الخدمات المعروضة؛
- ترقية الاتصالات كقطاع اقتصادي أساسي للنمو في اقتصاد تنافسي.

وتتمحور الأنشطة الأساسية المستهدفة في إطار البرنامج الحكومي في إعادة صياغة الإطار القانوني والتنظيمي؛ وفصل وظائف الاستغلال وإعداد سياسة قطاعية وكذلك وظائف التسوية، بالإضافة إلى خلق متعاملين متميزين لخدمات البريد والاتصالات، وترقية وتشجيع المساهمة والمشاركة والاستثمار الخاص في القطاع، وكذلك فتح رأس مال المتعامل التاريخي مع الاحتفاظ بخدمات البريد والهاتف على مستوى القطر الوطني، وتطوير خدمات الانترنت بعد أن تم إيصال الجزائر بهذه الشبكة عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني في إطار مشروع تعاون مولته اليونسكو بميزانية مودعة من طرف الحكومة الإيطالية ويهدف إلى إنشاء شبكة معلوماتية في إفريقيا.

المطلب الثاني: استخدامات شبكة الانترنت في الجزائر.

على الرغم من أن شبكة الانترنت تم التوسع فيها وتطويرها منذ السبعينات في الو.م.أ واستخدامها في أوربا كان في نهاية نفس العقد، إلى أن الدول النامية بدأت تطويرها بعد عشرين سنة تقريباً، وحسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات فإن عدد مستخدمي الانترنت في الدول المتقدمة وصل إلى 68،8 مستخدم لكل 100 نسمة خلال سنة 2010 في حين النسبة لا تتعدى في البلدان النامية 21،1 لكل 100نسمة، أما بالنسبة لحالة الجزائر ومند صدور المرسوم الوزاري 98-257 المؤرخ في أوت 1998 والذي أنهى احتكار الدولة لخدمات الانترنت تزايد عدد المستخدمين ووصل إلى حوالي 3 ملايين مستخدم سنة 2006، بعد أن كان العدد لا يتجاوز 150,000 سنة 2000، وقد وصل عدد مقاهي الانترنت إلى 5000 في المجموع، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تعكس نمو شبكة الانترنت في الجزائر إلى أنه مقارنة بعدد السكان نجد أن نسبة الاستخدام تبقى منخفضة وحسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات بلغت 12،50% سنة 2010، ورغم الانطلاقة المحتشمة لخدمة تسكين مواقع الانترنت غير أن الجزائر سجلت قفزة نوعية على مستوى الخدمات وتحسن الوضع قليلا نتيجة للإستراتيجية المحكمة التي تم إتباعها والتي بدأت انطلاقا من قرار تخفيض الأسعار وتوسيع نشاط المديريات الجهوية وإطلاق انترنت ذات التردد العالي (ADSL) بالشراكة مع العملاق الفرنسي "ألكتال"

وقد اختارت الجزائرية للاتصالات العديد من الشركاء الأجانب لتطوير خدمات الانترنت ومنهم المجموعة الألمانية التي عملت على توظيف آخر التكنولوجيات المعتمدة في أوروبا لتدعيم قدرات الشبكة الجزائرية التي لا تزال تعاني من النقص، وهذا ما يساعد على توفير خدمة تتوافق وقدرات الاستعمال الفعال للانترنت، كما عملت مؤسسة اتصالات الجزائر على تدارك التأخير الكبير فيما يخص البنية التحتية للاتصالات، ووفرت عمودا فقريا وطنيا من الألياف الضوئية، يسمح بالربط بين شمال البلاد

وجنوبها لأجل تلبية احتياجات كل من مزودي خدمات الانترنت والبنوك والمؤسسات، ويتكون العمود الفقري من الأجزاء التالية:

- العمود الفقري الشمالي وتبلغ قدرته 2،5 Gbit/s، وهو عملي منذ سبتمبر 2002،
- العمود الفقري الشمالي وتبلغ قدرته 10 Gbit/s، وهو عملي منذ جوان 2004،
- العمود الفقري الجنوبي وتبلغ قدرته 2،5 Gbit/s، وهو عملي منذ مارس 2005.

حيث وصلت نسبة مستخدمي الانترنت 18،09 لكل 100 شخص سنة 2014، بعد أن كانت النسبة لا تتعدى 18،10 لكل 100 شخص سنة 2008، وكذلك 84،05 لكل 100 شخص سنة 2005 **(الشكل 01)**، وقد قدر عدد مشتركي التدفق السريع للانترنت ADSL 830 ألف مشترك و10 ألاف زبون "إيفيدو" و"ويماكس"، وتسعى مؤسسة اتصالات الجزائر إلى الوصول إلى أكبر عدد من المشتركين والزبائن، وفي سياق متصل فإن عائدات الانترنت تنمو بنسبة 50 % كل سنة وهو الأمر الذي يجسد الجهود التي تبدلها اتصالات الجزائر لتوسيع شبكات الاتصالات[1].

المطلب الثالث: واقع تطبيق خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر.

أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 مع 11 بنكا، منها 6 بنوك عمومية على غرار بنك التنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وخمسة بنوك خاصة هي تراست بنك الجزائر وناتيكسي الجزائر والشركة العامة للجزائر وقولف بنك الجزائر وبنك البركة، وستنضم **مؤسسات أخرى قريبا لهذه الآلية الجديدة في الدفع**، وقد قدر عدد حاملي بطاقات الدفع الالكتروني بمليون و300 ألف سيمكنهم الاستفادة من خدمات الدفع الالكتروني، كما أن مؤسسة بريد الجزائر وضعت كافة الآليات لتوفير هذه الخدمة لزبائنها المقدر عددهم ب 16 مليون.

أطلقت مؤسسة بريد الجزائر يوم الأربعاء 7 ديسمبر 2016 بالجزائر العاصمة بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الإنترنت، وقد أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أن مؤسسة بريد الجزائر توجد في مرحلة إصدار الحصة الأولى والمقدرة ب 5 ملايين بطاقة دفع بداية من شهر ديسمبر، مع تحقيق الهدف المسطر على المدى المتوسط والمتمثل في تزويد 20 مليون من أصحاب الحسابات البريدية الجارية بهذه البطاقات، إن إطلاق خدمة الدفع الالكتروني هذه تندرج في إطار إستراتجية القطاع الهادفة إلى عصرنة خدمات البريد والعمل على إدخال أساليب التجارة الإلكترونية، كما أن البطاقة الذهبية التي تعمل بنظام EMV تتيح لحاميلها إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت، وتسديد فواتير المياه والكهرباء، وستشمل كذلك على خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق شركة نفطال، بالإضافة إلى استخراج الأموال عبر الموزع الآلي (GAB) والشبابيك داخل المكاتب البريدية، وتعمل البطاقة الذهبية بمعيار يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقية هويتهم في العالم الافتراضي حيث يتم إدخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة.

[1] لحمر عباس، عمراني محمد، **مرجع سبق ذكره.**

كما اقترح البنك الوطني الجزائري البطاقة البنكية الالكترونية (CIB) التي تمنح مجانا عند فتح حساب بالبنك وبمدة صلاحية تقدر ب 03 سنوات، ومن مزايا البطاقة البنكية الالكترونية الاستفادة من الرمز السري الذي يؤمن العمليات، وسهولة الاستعمال وربح الوقت، بالإضافة إلى إمكانية سحب الأموال في أي وقت، و البطاقة البنكية الالكترونية تسمح كذلك بما يلي:

- على مستوى الموزع الآلي للبنك الوطني الجزائري السحب، التحويلات والاطلاع على الرصيد، الدفع النقدي،
- السحب على مستوى الشبابيك الآلية للبنوك الأخرى،
- الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكتروني،
- الاطلاع على رقم التعريف البنكي RIB،
- الدفع عن طريق الانترنت.

إن هذا النظام الجديد للدفع، افتتح أيضا للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة، بغية تمكينهم من القيام بالتصريح الضريبي والدفع شهريا عن طريق شبكة الإنترنت، وقد دعا الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي المواطنين والمتعاملين التجاريين إلى العمل بنظام الدفع الالكتروني لتسهيل معاملاتهم وتسريع الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر، أما فيما يتعلق بالدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال ابرز الوزير أن هذه الخدمة ستدخل حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2018، حيث تم تنصيب فوج عمل مكلف بدراسة هذا النظام، وهناك عدد من المؤسسات والبنوك على استعداد لتقديم خدمة الدفع الالكتروني وتسريع وثيرة عصرنة النظام البنكي وتفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري وذلك من خلال ما يلي:

- تكفل بنك الجزائر بتأمين خدمة الدفع الالكتروني،
- تكفله بوضع قنوات للتبادل بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقات الدفع الالكتروني،
- تسهيل الحصول على بطاقات الدفع الالكتروني من خلال الموقع الالكتروني،
- تحديد آليات الاستعمال السليم والمؤمن لبطاقات الدفع،
- العمل على تفعيل مشروع قانون التجارة الالكترونية،
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وتوفير معايير الأمن والسلامة لمنع أية تجاوزات أو اختراق للعملية،
- التركيز على إطلاق الخدمة بشكل تدريجي وعلى مراحل حتى يستوعبها المواطن.

إن الجهود التي تبدلها الجزائر في مجال تفعيل وسائل الدفع الالكتروني ستسمح بفتح الطريق أمام الاقتصاد الرقمي وتسهم في رفع ثلاثة تحديات هي جمع الموارد المالية وإنعاش الاقتصاد وتداول الأموال من خلال وسائل جديدة بمنتجات جديدة، وهذه الخدمات الالكترونية التي ستوفرها بصفة متتالية مجوعة ثانية من المؤسسات ستمكن الزبائن والمشتركين من تسديد فواتيرهم عند شراء الوحدات الهاتفية وتذاكر الطائرة والتسجيل في تأمين السفر عبر بطاقة مابين البنوك (CIB) عبر المواقع الالكترونية 24 سا/24 سا و7 ايام /7 أيام، كما أكد الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي أن مصالحه قد قامت بوضع قنوات للتبادل بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقة الدفع الإلكتروني، وتتمثل هذه القنوات في وضع موقع

إلكتروني يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقاتهم و كلمة السر الخاصة بها و تحديد آلات التخليص و كذا آلات توزيع الأوراق النقدية وكذا شرح قواعد الاستعمال السليم و المؤمن لبطاقات الدفع.

وقد عرفت نهاية شهر ديسمبر من سنة 2016 بالجزائر العاصمة الإطلاق الرسمي للنظام الجديد للتصريح و الدفع الالكترونيين للضرائب والرسوم "jibayatic.dz" والذي سيخص في المرحلة الأولى 2700 مؤسسة كبرى في انتظار توسيعه إلى خاضعين آخرين للضريبة، و تم التأكيد خلال حفل إطلاق هذا النظام الذي جرى بحضور وزير المالية و الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي ووزيرة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال أن الشروع في العمل بهذا الإجراء الجديد يندرج في إطار عصرنة الإدارة الجبائية و تطوير أنظمة الدفع الالكتروني، و قد تم وضع بوابتين في متناول كبريات المؤسسات، بوابة وحيدة مخصصة للتصريح الالكتروني للخاضعين للضريبة والأخرى متغيرة مخصصة للبنوك من اجل الدفع الالكتروني.

إن تعميم هذا النظام الحديث و الفعال في مجال الجباية وإطلاق الدفع الالكتروني يدل على إرادة الدولة في المضي قدما نحو استعمال التكنولوجيات الرقمية وتحديث هياكل المديرية العامة للضرائب القائمة على استحداث تنظيم جديد وإصلاح النظام الجبائي من اجل تكييفه مع الظروف الاقتصادية الجديدة، واستحداث نظام دفع الضرائب عن بعد، والعمل على تعميم هذا النظام خلال الثلاثي الأول من سنة 2017.

فلقد بدأت الجزائر في التحول إلى أنظمة الدفع الالكتروني، كما لعبت عدة مؤسسات دور كبير في تفعيل هذه الخدمة ومنها اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، طاسيلي للطيران، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شركة المياه والتطهير للجزائر، أمانة للتأمينات، وكذلك متعاملي الهاتف النقال جازي واوريدو وموبليس، إن هذه الخطوة تمثل مرحلة هامة في تفعيل التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني، حيت أنه منذ بداية انطلاق خدمة الدفع الالكتروني تم إحصاء 260 معاملة عبر الانترنت بعد أن كان يقتصر استخدام الجزائريين للبطاقة الالكترونية في عملية سحب الأموال فقط، وهذا ما جعل بطاقات الدفع غير فعالة بالشكل الكافي حيت تشير أرقام وزارة المالية إلى أن المعاملات التجارية الالكترونية تمثل1 بالمائة من التعاملات التجارية للجزائريين، ولذلك عمدت وزارة المالية إلى التفكير في تحديث وتعميم خدمة الدفع الالكتروني وتوسيعها للحد من ظاهرة تداول النقود خارج النظام المصرفي.

لقد كانت هناك جملة من اللقاءات بين مختلف البنوك والهيئات المصرفية لدراسة ملف توسيع عملية الدفع الالكتروني، وقد أشارت الإحصائيات إلى أنه يرتقب أن تصل بطاقات الدفع الالكتروني إلى 15 مليون بطاقة في المرحلة الأولى من إطلاق العملية، غير أنه هناك تحديات كبيرة تعترض الهيئات المالية والمصرفية في مجال تفعيل آليات الدفع الالكتروني وتغيير سلوك الجزائريين كون هذه الخدمات جديدة وحديثة النشأة في الجزائر ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي:

- عزوف الجزائريين عن استغلال بطاقات الدفع الالكتروني،
- التعود على التعاملات النقدية،
- الثقة اتجاه هذا النوع من المعاملات،
- غياب الاتصال و التحسيس والتوعية بأهمية المعاملات الالكترونية.

لقد استهدف برنامج توسيع الدفع الإلكتروني في الجزائر عدد كبير من القطاعات الخدماتية والتجارية، وهو يتضمن في مضمونه حسب رئيس الجمعية المهنية للبنوك شقين رئيسيين وهما: إطلاق نظام الدفع الآلي، وخدمة الدفع عن طريق الانترنت، بالنسبة للشق المتعلق بإطلاق نظام الدفع الآلي يكون عن طريق البطاقة الالكترونية والتي تخص المعاملات اليومية المباشرة تجارية أو خدماتية، أما الشق الثاني الذي يرتبط بخدمة الدفع عن طريق الانترنت فإن تعميمها يسير بوثيرة جيدة وهي تشمل عمليات الدفع عن طريق شبكة الانترنت للمؤسسات والشركات الكبيرة مثل مؤسسة سونلغاز و مؤسسات النقل، وهذا بدوره يساهم في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر والتي يكون أساسها هو الدفع الالكتروني ولا يمكن التحكم في هذا النوع من التجارة في ظل غياب وسائل الدفع الالكتروني، وقد أشار العديد من الخبراء في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أن التجارة الالكترونية يمكنها امتصاص 10 بالمائة من الأموال المتداولة في السوق الموازية، حيت أن تفعيل آليات الدفع الالكتروني في الجزائر سينعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني وينعش التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة، كما يعطي فرصة كبيرة للمؤسسات لمضاعفة حجم المبيعات والترويج لمنتجاتها خاصة، ومن المؤكد أن إطلاق عمليات الدفع الالكتروني ستسهم كذلك في ضخ المزيد من الأموال إلى الخزينة العمومية فكلما زاد الطلب على المنتجات كانت هناك الحاجة إلى توظيف المزيد من اليد العاملة في مجال النقل والتوزيع وصيانة المواقع الالكترونية وتصميمها.

المبحث الثاني: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: نبذة عن بنك بدر

1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشأ بنك بدر بتاريخ 11-03-1982 تحت مرسوم رقم 206-82 حيث أعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الزراعي وترية الريف.

2- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هو مؤسسة مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور الوقت تعددت نشاطاته، بدأ بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يطمح إليه إذ وصل عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 06 رئيسية و 31 فرع، أما في السنوات الأخيرة فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

3- وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- إعطاء الدعم الإعلامي.
- تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

- عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

- الاستقبال الجيد لزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية.
- أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقاتها ميدانيا.
- تمويل التجارة الخارجية.
- تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.
- تصفية المشاكل المالية.

- تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة وهذا من أجل:

- مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.
- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.

4- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يسعى البنك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، أبرزها ما يلي:

- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على:
  - تكوين وتحضير هيئة الموظفين.
  - رفع الموارد بأحسن التكاليف.
  - التسيير الدقيق للخزينة.
- اشتراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدراج منتجات جديدة.

5- خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتمثل أهم خدماته في:

- فتح مختلف الحسابات لزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.
- التحويلات المصرفية.
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- خدمات البنك للمعاينة BADR Consulte التي تمكن الزبائن من معاينة التحويلات التي طرأ على أرصدتها عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.

- خدمات الفحص السلكي télétraitementالتي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

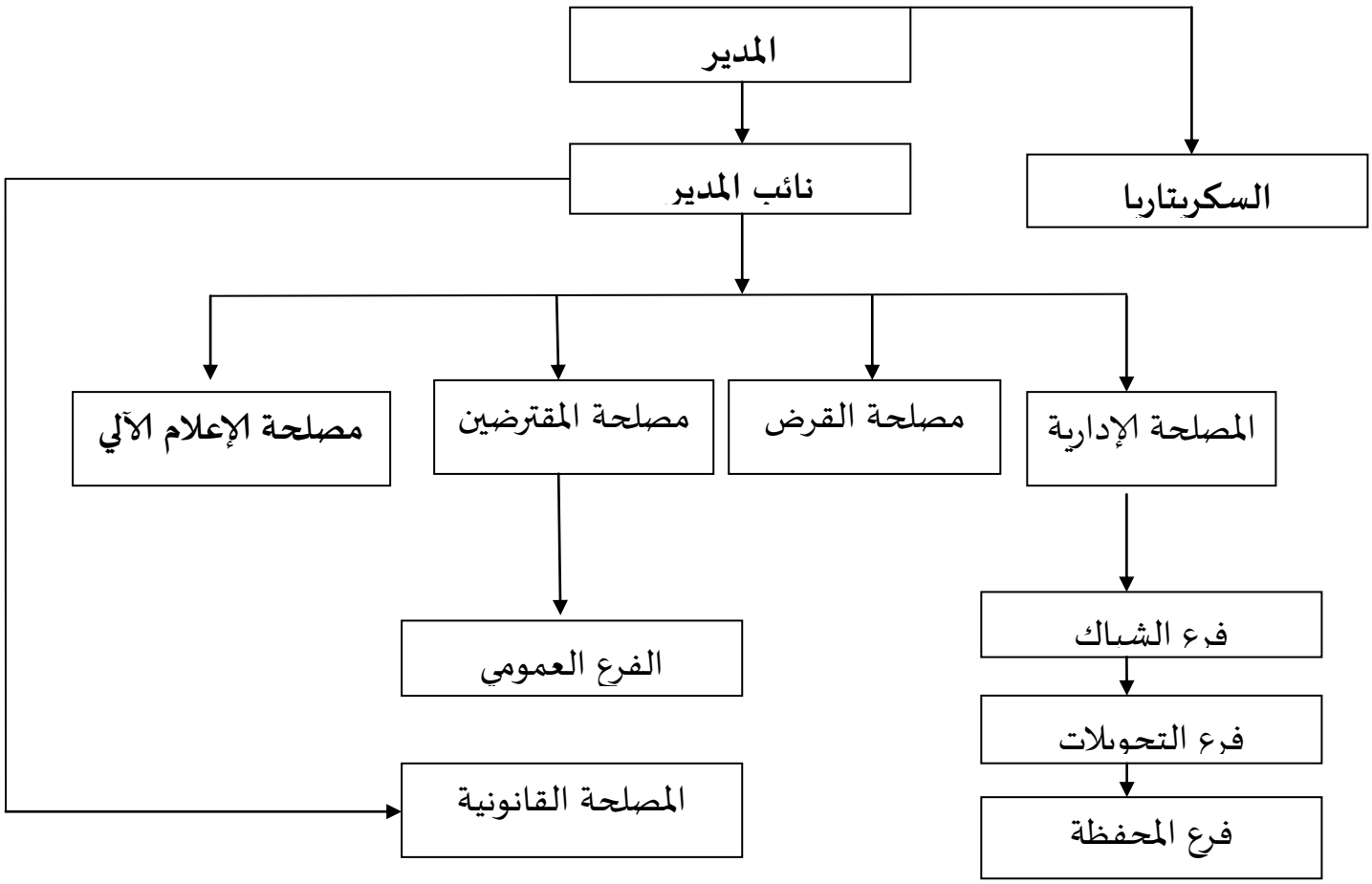

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badr-bank.net

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزية واللامركزية:

- **نظام المركزية:** تمثله المديرية المركزية الموجودة تحت إدارة الرئيس (مدير عام)، بمساعدة مديرين مركزيين، بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم، ومهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية.

- **نظام اللامركزية:** فتتمثل في فروع البنك الممتدة عبر التراب الوطني، تقوم بالإشراف والعمل على التسيير الحسن عبر النطاق المحدد لها، أما للوكالات فهي الخلية القاعدية لنشاطات البنك، وهذا التوزيع الشامل لفروع التنمية الريفية عبر مختلف مناطق الوطن،والغرض منه هو تحقيق تنمية شاملة أيضا تقديم خدمات مختلفة من إقراض وغيرها لجميع المواطنين.

المطلب الثالث: خدمات بنك بدر BADR

1- الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف بنك BADR:

- **خدمات الصراف الآلي:** يمكن استخدامه في العمليات المصرفية كعملية السحب والإيداع والاستفسار عن الرصيد وتحويل الأموال بين الحسابات لنفس الشخص أو لمستفيد آخر.

- **الخدمات البنكية عبر شبكة الإنترنت:** أهم الخدمات التي قدمها البنوك عبر شبكة الإنترنت تتمثل في:

- دمج ماكينات الصرف الآلي مع شبكة الإنترنت لتمكن عملائها من المشاركة في جميع المعاملات الإلكترونية.
- الحصول على إرشادات للاستخدام الأمثل للمحافظ المالية.
- عرض الفواتير عن طريق إرسالها بالبريد الإلكتروني.
- تمكين العملاء من التأكد من أرصدتهم لدى البنوك.
- عرض النشرات الإعلانية الخاصة بكل الخدمات البنكية.

2- البطاقات المستعملة:

من أهم البطاقات المتعامل بها في بنك BADR :

- **بطاقة السحب ما بين البنوك:** تسمح لعملاء البنك بسحب مبالغ نقدية من حسابه لحد أقصى متفق عليه عن طريق الموزعات الآلية التابعة للبنك أو الموزعات الآلية التابعة للبنوك الأخرى، كما أنها تصلح لدى مختلف البنوك من خلال رمزها المتمثل في تعددية البنوك والرمز الخاص ببنك BADR.

- **بطاقة guichet automatique de Billers:** تقترح على الزبائن ذوي المداخيل المرتفعة مثل فئة التجار ورجال الأعمال، ويكون السحب حسب الدخل الشهري المنصوص عليه في العقد فهي تمكن العميل من الحصول على خدمات السحب النقدي في حدود المبالغ المسموح بها يوميا، أو خدمات طلب دفتر الشيكات أو خدمة الاستعلام عن معلومات خاصة به لدى البنك.

- **بطاقة التوفير:** هي بطاقة تابعة للحساب المتواجد لدى البنك تعطي لصاحبها الحق باستعمال على مستوى حسابه للتوفير، هذه البطاقة صالحة لمدة سنتين ويمكن استعمالها على مستوى جميع البنوك وتسمح لحاملها بإيداع أو تحويل المبالغ المالية من حساب الشخص إلى حسابه للتوفير على مستوى الشبكة النقدية.

المبحث الثالث: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لوكالة بدر مستغانم

الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي لوكالة بدر مستغانم

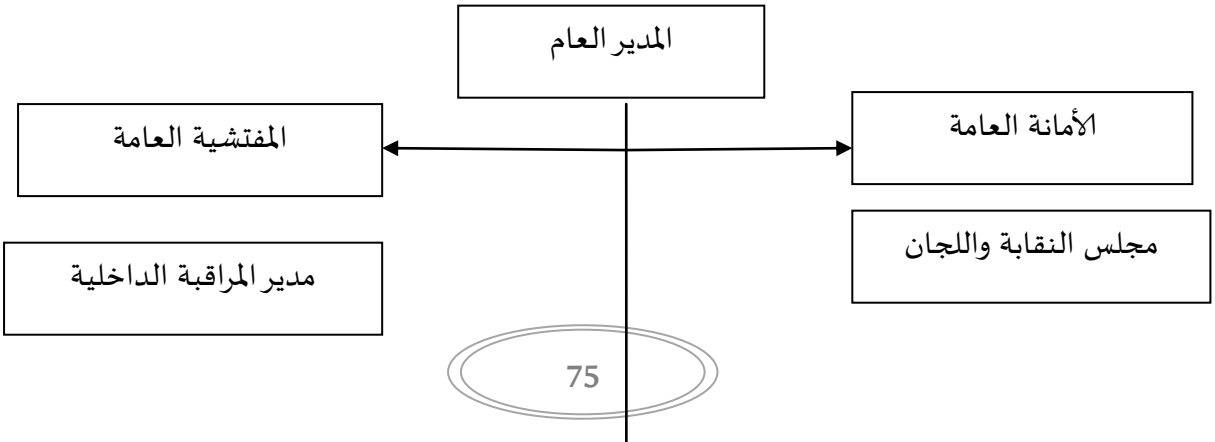

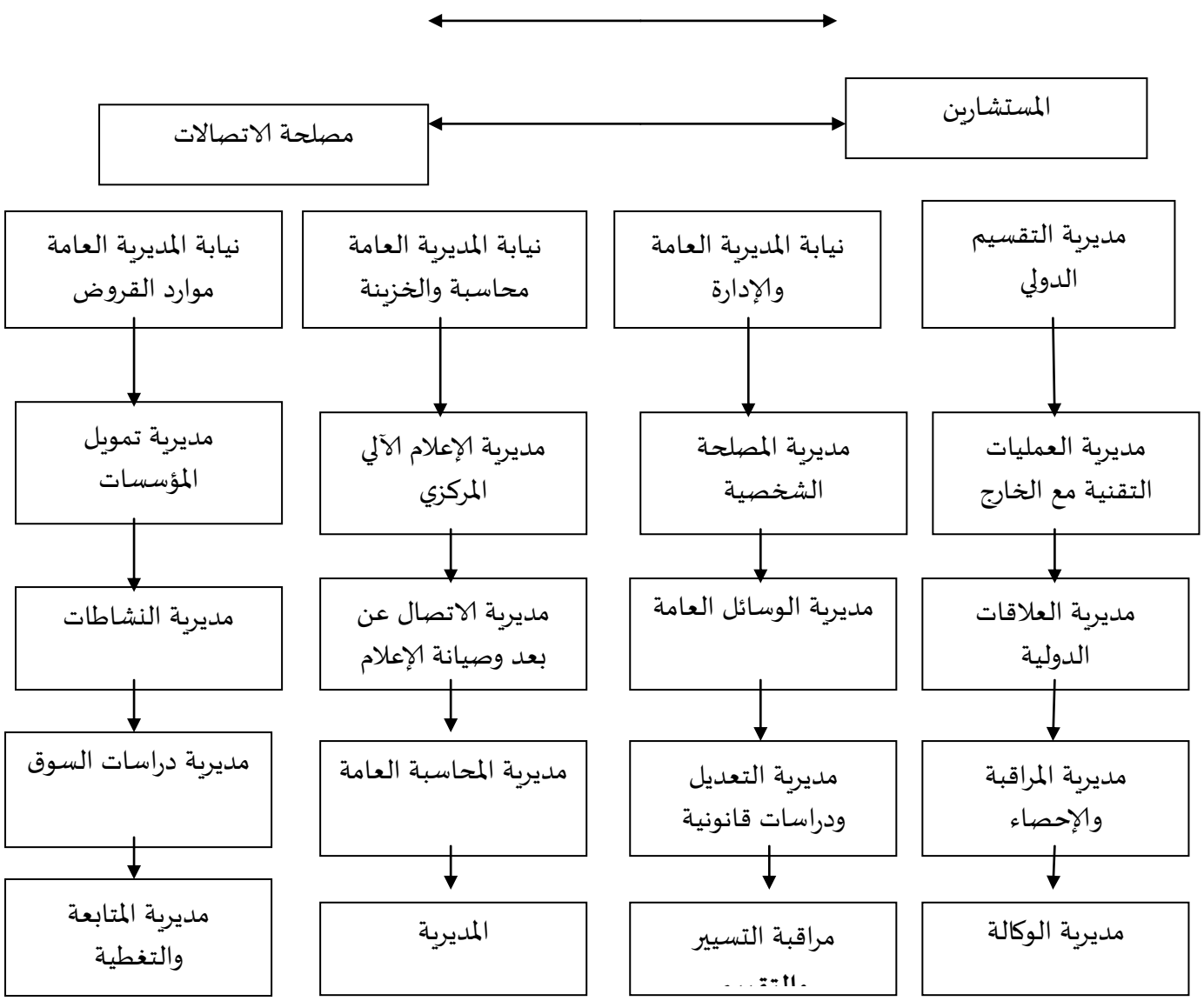

المصدر: المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنيمية الريفية وكالة مستغانم

1. **مهام وكالة بدر مستغانم:**

تتمثل مهام الوكالة في:

- السهر على رفع مردودية الخزينة.
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني.
- تحصيل أكبر عدد من الودائع.

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن.
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها.
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة.
- السهر على استمرار وإعلام وتكوين الموظفين.
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.

2. امتيازات وكالة بدر مستغانم:

تعرض وكالة مستغانم العديد من الامتيازات أبرزها:

- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض.
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من إيداع وسحب وتحويل.
- التقديم المنظم لبيانات تسليم منح القروض، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها.
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف جد قصير.
- ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون.
- الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.
- إنجاز بعض الخدمات عبر شبكات الإنترنت، حيث يتاح للزبائن معرفة أرصدتهم وكذا الإطلاع على معلومات تهمهم.

المطلب الثاني: قنوات ووسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة لدى وكالة بدر مستغانم

تعتمد وكالة مستغانم عدة وسائل دفع بنكية حديثة تتمثل في:

1) بطاقة السحب البنكية (CBR):

هي بطاقة ممغنطة تأخذ اللون الأخضر، تسمح هذه الأخيرة بالقيام بعمليات السحب في أقل وقت ممكن وبكل أمان، حيث لا يمكن السحب بها إلا من موزعات الوكالة، كما يتم الحصول عليها عن طريق إبرام عقد بين الزبون والوكالة وعدد المتعاملين بها لدى هذه الوكالة، التأكد من صحة الحساب وعدم تعرضه لأي خطأ.

هناك نوعين لهذه البطاقة:

- بطاقة CIB الكلاسيكية وهي زرقاء اللون تمنح للعميل العادي (لديه رصيد شهري).
- بطاقة CIB الذهبية وهي بطاقة صفراء اللون تمنح للتجار والمقاولين اللذين لا يملكون رصيد محدد لدى التجار.

2) البطاقة المشتركة بين المصارف CIB (Carte interbancaire):

هي بطاقة سحب ودفع بين المصارف وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من المصدرين لهذه البطاقة، وهي صالحة في الجزائر فقط، بطاقة وطنية تسمح لحاملها بتسديد المشتريات من السلع والخدمات من مختلف المحلات التجارية، القيام بسحوبات نقدية من الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن الموزعات الآلية وكذلك من المصرف السبعة المشارك فيها، تحتوي بطاقة CIB على معلومات عديدة منها: اسم البنك، رمزه، رمز شركة SATIM، كما تحتوي على مجموعة من الأرقام، وتختلف من عميل لآخر، ترمز من اليمين إلى اليسار، ترمز الأرقام الثلاثة الأولى إلى البنك والأرقام الخمسة التي تليها ترمز إلى رقم الوكالة ويكون الصفر هو أول رقم في هذا الرمز، الأرقام الستة الموالية تشرف على تحديدها شركة SATIM، الأرقام الثلاثة الأخرى تشير إلى رقم الأمان، الأرقام الثلاثة الأخيرة تشير إلى رقم البنك، أما المعلومات الأخرى التي تحتويها البطاقة فهي تخص العميل مثل اسم ولقب العميل.

1 2 3	2 3 4 5	1 2.... 10	1 2
الرقم الآلي للبنك	الرقم الكلي للوكالة التي تم فتح الحساب فيها	رقم الحساب	مفتاح الحساب

3) البطاقة الذهبية (GOLD):

استخدمت هذه البطاقة في أواخر 2008 وهي خاصة فقط بالتجار الذين يملكون رصيد محدد من طرف البنك، وما يميزها تسمح بسحب مبالغ كبيرة.

4) بطاقة التوفير (Carte Badr taufir) :

وهي بطاقة حديثة الاستعمال تسمح لعملاء البنك الذين يملكون رصيدين، رصيد شهري ورصيد ادخاري السحب عن طريق الموزعات النقدية الآلية دون التنقل إلى وكالات البنك ويمكن القول بأن هذه البطاقة بالإضافة إلى أنها تسمح بسحب الأموال فإنها تسمح أيضا لمالكها بتحويل الأموال من رصيده إلى الدفتر من خلال الموزع الآلي، دون أن يكون مضطرا لسحب الأموال ونقلها للوكالة من أجل تقريب الوكالة من الزبون أكثر ومنح هذا الأخير أكثر حرية.

5) الموزع الآلي للأوراق النقدية (DAB):

الموزع الآلي هو آلة أوتوماتيكية تسمح للزبون صاحب البطاقة الإلكترونية سحب مبلغ محدد من المال دون اللجوء إلى الوكالة البنكية بحيث يمكن سحب هذا المبلغ من أي جهاز موجود على مستوى القطر الوطني، وأغلب البنوك تملك أجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقدية، كما تمتلك موزع آلي وحيد موجود على مستوى الوكالة.

6) نهائي نقطة البيع الإلكتروني (TPE):

هي عبارة عن آلات صغيرة الحجم مرتبطة بالنظام البنكي يتم وضعها في نقاط البيع لدى الفضاءات التجارية الكبرى حيث تسمح للعميل باستخدام بطاقة (CID، GOLD، Carte Badr Tawfir، CIB Classique) غير أن هذه التقنية مستحدثة لدى وكالة بدر مستغانم.

المطلب الثالث: تقييم المنتجات المصرفية الإلكترونية لدى وكالة بدر مستغانم

من خلال هذا العنصر سيتم تقييم عدد من البطاقات المستعملة في الفروع التابعة للوكالة خلال السنوات (2016-2017 حتى بداية مارس 2018) من خلال الجداول الآتية:

الجدول رقم (03-01): عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لسنة 31-12-2016

نوع البطاقة	وكالة مستغانم	وكالة سيدي لخضر	وكالة عين تادلس	وكالة بوقيرات	وكالة ماسرى	المجموع
توفير	5539	3574	509	341	643	10606

CBRI	11104	4897	184	343	853	17481
CIB	295	239	325	285	0	
المجموع	16938	8710	1018	1069	1496	29231

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

احتلت بطاقة CBRI المرتبة الأولى للبطاقات الأكثر استخداما في جميع وكالات بدر مستغانم لسنة 2016، حيث بلغت 17481 بطاقة، تليها بطاقة TAWFIR ب 10606 بطاقة، و في الأخير بطاقة CIB (الذهبية و الكلاسيكية) ب 1144 و بلغ المجموع الكلي للبطاقات 29231 بطاقة.

الجدول رقم (03-02): عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لسنة 2017

نوع البطاقة	وكالة مستغانم	وكالة سيدي لخضر	وكالة عين تادلس	وكالة بوقيرات	وكالة ماسرى	المجموع
توفير	4856	4183	530	485	743	10797
CBRI	12143	4966	245	446	957	18757
CIB	316	245	426	356	20	1363
المجموع	17315	9394	1201	1287	1720	30917

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

قدر العدد الكلي للبطاقات المستخدمة في جميع وكالات بدر مستغانم ب 30917 لسنة 2017، حيث ارتفع عدد البطاقات مقارنة ب 2016 بحوالي 1686 بطاقة

الجدول رقم (03-03): عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لبداية سنة 2018 (مارس 2018)

نوع البطاقة	وكالة مستغانم	وكالة سيدي لخضر	وكالة عين تادلس	وكالة بوقيرات	وكالة ماسرى	المجموع
توفير	4956	4250	560	490	765	11021
CBRI	13152	4970	258	459	970	19809

CIB	320	255	530	366	40	1511
المجموع	18428	9475	1348	1315	1775	32341

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

مع بداية 2018 شهدت الوكالات إقبالا كبيرا على البطاقات من طرف الزبائن، حيث بلغت 32341 بطاقة أي ارتفعت بحوالي 1424 بطاقة مقارنة ب 2017 و هذا يدل على تقبل الزبائن لوسائل الدفع الالكتروني

- **تقييم البطاقات البنكية الأكثر استعمالا في وكالة بدر مستغانم:**

من خلال الجدول الآتي سنعرض المجموع الكلي لعدد البطاقات البنكية الإلكترونية الأكثر استعمالا في الوكالة للسنوات 2016-2017 حتى بداية 2018.

الجدول رقم (03-04) : البطاقات البنكية الأكثر استعمالا في الوكالة للسنوات الأخيرة

السنة / النوع	2016	2017	مارس 2018
السارية المفعول	29231	30917	32341
البطاقات المخزنة لدى الوكالة	2242	1540	1170
المجددة	1270	1580	1680

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

الشكل (03-03) :اعمدة بيانية تمثل عدد البطاقات المستخدمة في الوكالة خلال السنوات الاخيرة

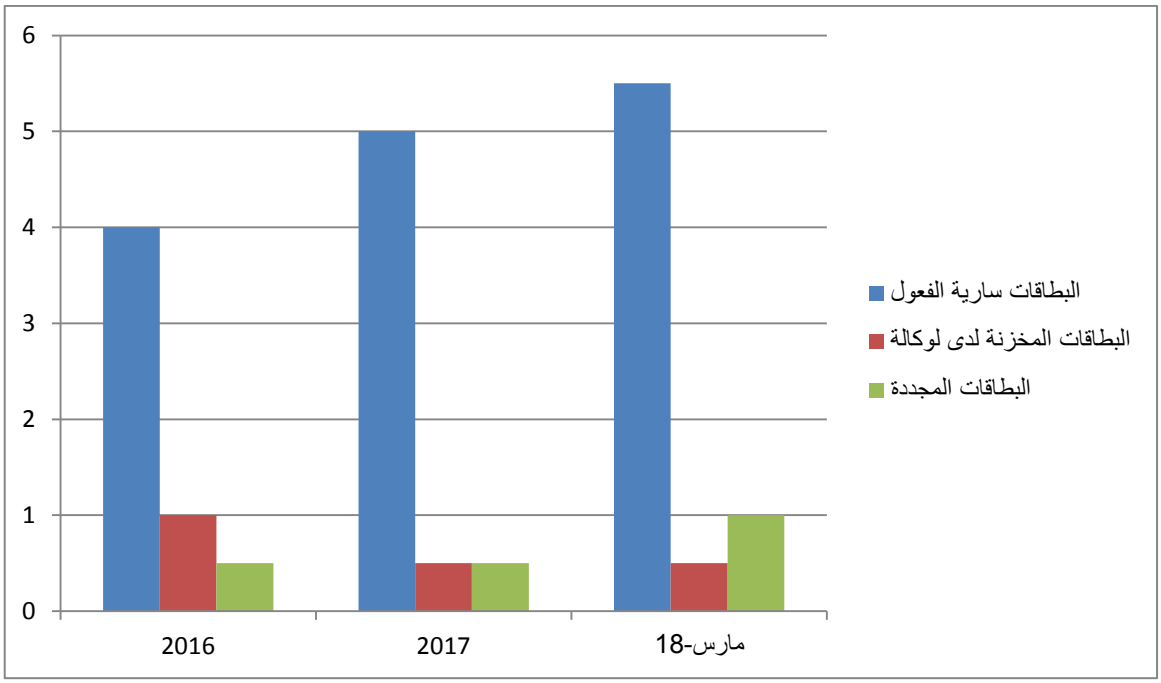

المصدر: بناءا على معطيات الجدول رقم (04)

من خلال الشكل أعلاه اتضح أن:

- عدد البطاقات سارية المفعول خلال الفترة 2016-2017 قد تغيرت من 29231 إلى 30917 لتصبح 32341 في بداية 2018 ومنه نستنتج أنها في تزايد مستمر، وهذا لتغير راجع إلى أن هذه البطاقات لم تنتهي مدة صلاحيتها ويسمح التصرف فيها إلى غاية انتهاء فترة صلاحيتها محددة لسنة كاملة.
- عدد البطاقات المخزنة لدى الوكالة بلغت في 2016 ب 2242 لتتغير في 2017 وتتناقص إلى 1540 أي ما يعادل 702 بطاقة وشهدت انخفض أيضا في بداية 2018 قدر ب 370 بطاقة بعدما كان 1680.
- عدد البطاقات المجددة خلال سنة 2016 كان يعادل 1270 ليشهد ارتفاعا محسوسا في 2017 وصل إلى 1580 أي ما يعادل 310 بطاقة تم تجديدها لانتهاء مدة صلاحيتها لترتفع في بداية 2018 إلى 1680 بطاقة.

من خلال التحاليل السابقة فإن وكالة بدر مستغانم خلال الفترة الممتدة بين 2016 إلى مارس 2018 أي أكثر من سنتين عرفت إقبال عدد كبير من الزبائن على التعامل بالبطاقات المصرفية الإلكترونية

وهذا دليل على ثقتهم ورضاهم بما تقدمه هذه الوكالة من خدمات وهذا ما يحفز هذا الأخيرة على المحافظة عليهم واستقطاب زبائن جدد.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر لاحتضان العمل المصرفي الإلكتروني وإدخاله حيز التطبيق، واستخدام كافة نظم الدفع الحديثة وقنوات الاتصال الإلكترونية المختلفة في نشاطاته عن طريق الوكالات التابعة له ومنها وكالة بدر مستغانم، والتي تطرقنا في دراستنا هذه إلى إبراز خدمات الصيرفة الإلكترونية التي تقدمها الوكالة واستعراض أنواع البطاقات البنكية المستعملة في هذه الوكالة، وقدمنا تحاليل لأكثر البطاقات استعمالا خلال السنوات الأخيرة وحتى التي دخلت حيز التنفيذ مؤخرا.

لقد فرضت التطورات الهائلة والمتسارعة التي يعيشها العالم في جميع المجالات وأهمها المجال الاقتصادي على البنوك السعي إلى اللحاق بركب التكنولوجيا لتلبية احتياجات زبائنها من جهة ولمواكبة المنافسة الكبيرة في السوق البنكي من جهة أخرى مما دفعها لتطوير وسائل الدفع من التقليدية إلى الإلكترونية، فالانتشار الرهيب والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال زاد من حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية، ومع ظهور الاقتصاد الحديث أو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي أصبح إجباريا على البنوك تطوير خدماتها للحفاظ على زبائنها وكسب ثقتهم ولضمان بقاءها واستمرارها في السوق.

وتحتل تكنولوجيا الاتصال الحديثة قاسما مشتركا في أغلب المؤسسات حيث أصبح من الواضح أن المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي تستمد قوتها من العنصر البشري الأكثر استخداما وممارسة لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، ولابد عليها من التنسيق بين هاذين العاملين لتضمن تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الأرباح بأقل تكلفة وأهداف أخرى، لكن المناخ الاقتصادي العالمي وفي ظل العولمة الاقتصادية وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشارها أصبح يفرض ضغطا أكبر على المؤسسات البنكية من خلال زيادة المنافسة وتوسع السوق وظهور التجارة الإلكترونية فقد أصبحت المؤسسات القوية تتم جميع معاملاتها الاقتصادية بطريقة إلكترونية وهذا ما يصعب المأمورية على دول العالم الثالث التي لا تزال متأخرة كثيرا في هذا المجال.

أما عن تجربة الجزائر في هذا المجال فهي لا تزال متأخرة جدا رغم محاولتها تطوير نظامها المصرفي ومواكبة عصر التكنولوجيا والصيرفة الإلكترونية، حيث بادرت بإصلاحات عديدة لتهيئته إلا أن واقع المنظومة المصرفية الجزائرية يجد أن هناك سوء تسيير للموارد وعدم إتباع سياسة فعالة في تمويل الاقتصاد، عدا ذلك انتشار فضائح الفساد وغيرها، لذا فهي لا تزال تحتل مرتبة متأخرة جدا في عصرنة نظامها المصرفي وعدم اعتمادها الصيرفة الإلكترونية في تعاملاتها حيث لا تال مجرد مشروع يعرف تأخيرات ومماطلات مستمرة.

نتائج اختبار الفرضيات:

- على الرغم من أن وسائل الدفع الحديثة أكثر تطورا وسرعة من وسائل الدفع التقليدية لكن رغم ذلك فهي الأخرى تملك أيضا عدة نقائص وسلبيات.
- التطور السريع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهم بالدرجة الأكبر في ظهور وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني وتحديدا الإنترنت التي تعتبر العامل الرئيسي في إجراء المعاملات المصرفية الإلكترونية.
- كغيرها من المعاملات الاقتصادية تعرض الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى مخاطر تعرقل من تقدمها وتدفع الزبائن للتخوف منها رغم المزايا المتعددة التي تتمتع بها.
- رغم محاولاتها لعصرنة جازها المصرفي لا تزال الجزائر متأخرة جدا في تطبيق العمل بالصيرفة الإلكترونية حيث لا تزال هذه المشاريع حبرا على ورق منذ سنوات.

نتائج الدراسة:

يمكننا حصر أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

- حلت وسائل الدفع الإلكترونية محل وسائل الدفع التقليدية في البنوك المتطورة وانتشرت بسرعة كبيرة حيث أصبح جل المعاملات المصرفية في هذه البنوك معاملات إلكترونية واستغنت بذلك عن المعاملات التقليدية بما فيها السفتجة والشيك ... الخ
- رغم تعدد أشكالها وتطورها المستمر ورغم المزايا الكبيرة لها، إلا أن وسائل الدفع الإلكتروني محاطة بمخاطر عديدة لا تزال البنوك تحاول السيطرة عليها لكسب ثقة زبائنها وضمان مكانتها في السوق.
- ظهور وسائل الدفع الحديثة وانتشارها مربوط بالتطور السريع والخيالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث ساهم هذه الأخيرة أيضا في ظهور الاقتصاد الرمي والعولمة الاقتصادية حيث خلقت هذه التكنولوجيا ثورة في مجال الاقتصاد.

- تعثر الجزائر في محاولة تحديث وسائل الدفع بسبب عدة عقبات والاختلالات الموجودة في هيكلها المصرفي، لذا لا يزال عليها بذل جهد كبيرة في هذا المجال.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها ومن خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- لخلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية والمصرفية على البنوك الأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة في الإدارة والتسيير.
- ضرورة العمل الدائم من أجل تطوير الوعي المصرفي لدى الجزائريين عبر وسائل التعرف على القنوات الإلكترونية من جهة، ونشر الثقافة المصرفية الإلكترونية وأدواتها من جهة أخرى.
- وضع سياسة إعلامية وتسويقية لدى البنوك من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات لدى الزبائن.
- على البنوك البحث عن سبل لتخفيض المخاطر عن العمل المصرفي الإلكتروني لزرع ثقة أكبر لدى الزبائن.
- لابد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

قائمة المصادر و المراجع :

1. إبراهيم بختي، **مقياس تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.
2. إبراهيم محسن عجيل، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، كلية القانون والسياسة، 2009.
3. أحمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
4. أكرم عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للكتل الاقتصادي العربي**، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، عربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة لأولى، 2012.
5. البارودي علي، مصطفى كمال طه، **القانون التجاري**، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.
6. بومايلية سعاد، فارس بوباكور، **أثر التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد المناجمنت، العدد3، مارس 2004.
7. ثناء علي القباني وآخرون، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
8. جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
9. زرزار العياشي، أ. غياد كريمة، **استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، دار صفاء للنشر التوزيع، عمان، الأردن،الطبعة الأولى، 2016.
10. سحنون محمد، **دروس في الاقنصاد النقدي والمصرفي**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
11. شريف درويش البان، **تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000.
12. صلاح سالم، **العولمة والطرق الثالث**، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية، العدد 107، سبتمبر 2001.

13. عامر إبراهيم قنديلجي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

14. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، 2008.

15. على محمد أبو العز، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008.

16. فاتح حسن حلف، **العولمة الاقتصادية**، جامعة آل البيت، أربد، الأردن، 2010.

17. فريد راغب النجار، **الاستثمار بالنظم الرقمية والاقتصاد الرقمي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

18. لحمر عباس، عمراني محمد، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر آلية تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني**، ملتقى وطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة، جامعة البويرة، 15/13 مارس 2017.

19. محمد فريد العرين، هاني دويدار، **قانون الأعمال**، الإدارة الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.

20. محمد نور، صالح الجداية، سناء جودت خلف، **التجارة الإلكترونية**، دار الحمد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

21. محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، المجلد الثاني، التشريعات التجارية والإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

22. مزهر شعبان العاني، **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

23. منصور بن عوف عبد الكريم،**مدخل الى الرياضيات المالية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الثالثة ،2003

24. مصطفى كمال طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

25. منصور بن عوف عبد الكريم، **مدخل إلى الرياضيات المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

26. ناذر عبد العزيز الشافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

27. ناذر عبد العزيز الشافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

28. **نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجيات والمشكلات والوظائف)**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 2004.

29. نطر فريد النجار وآخرون، **التجارة والأعمال الإلكترونية في مجتمع المعرفة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

30. وسيم محمد الحداد،وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012.

31. يوسف حسن يوسف، **البنوك الإلكترونية**، المركز القومي للإصدارات القانونية. القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012.

- مذكرات التخرج:

1. سماح شعيور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الإلكتروني في الجائر**، دراسة استطلاعية بالوكالة البنكية لولاية تبسة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2017/2016.
2. عمار لوصيف، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008.
3. عماري حسنية، **الشركا ت متعددة لجنسيات والاستعمار الجديد**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر في العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
4. فلاح مختارية، بوسماحة الخالدية، **الإدارة وتحديات العولمة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في لعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012.
5. قريشي قاسم، شافعي أحمد، **وسائل الدفع الإلكتروني**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، العلوم التجارية.
6. لمقدم سعاد، قويدري سميرة، **أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/ 2013.

المداخلات العلمية :

لحمر عباس ، عمراني محمد ،**تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في الجزائر و اليات تفعيل وسائل الدفع الالكتروني** ، ملتقى وطني حول اليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة ، جامعة البويرة 15/13مارس 2017 .

المواقع الالكترونية :

www.badr.net

ملخص البحث:

لقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل الدفع الإلكترونية كان أولها بطاقات بنكية تمكنت من الانتشار السريع عبر كل أنحاء العالم، وساعد على تطورها وانتشارها السريع التطور السريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تعتبر من أهم أسباب بروز وتطور وسائل الدفع الحديثة، وحظيت هذه الوسيلة بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل دفع أخرى، غير أن هذه الوسائل الإلكترونية تواجه الكثير من العوائق التي تحد من تطورها وانتشارها.

أما موقع الجزائر من هذه التطورات فهو محتشم نوعا ما، حيث أنها شهدت مشاكل في تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية وتحسين خدماتها.

Le premier a été l'introduction des moyens de paiement électroniques dont le développement rapide et le développement rapide ont permis le développement rapide des technologies de l'information et de la communication, l'une des principales raisons de l'émergence et du développement des moyens de paiement modernes. Les moyens sont largement acceptés, ce qui a encouragé la création d'autres moyens de paiement, mais ces moyens électroniques se heurtent à de nombreux obstacles qui limitent leur développement.

La position de l'Algérie dans ces développements est assez modeste, car elle a rencontré des problèmes dans l'application des méthodes de paiement électronique et l'amélioration de ses services

قائمة الجداول:

الجدول رقم (01): تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والاقتصاد

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	الهدف منها
أعمال البنوك	تحسين الخدمة، سرعة ضبط الحسابات، مساندة الرقابة المالية على البنوك.
تحويل الأموال إلكترونيا	سرعة لخدمة، تقليل العمل الورقي للعمليات بين البنوك.
إقامة النماذج الاقتصادية	تحليل أداء النظم الاقتصادية وتقييم الإستراتيجية.
إدارة الاستثمارات	تعظيم عائد الاستثمارات وتحليل المخاطر.
نظم معلومات وأسواق الأوراق المالي	فورية بث المعلومات للمتعاملين، استخراج إحصائيات السلاسل الزمنية لتغير أسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.
التصميم بمساعدة الكمبيوتر	سرعة التعديل وتعدد التجارب، التصميم وتوفير جهد ما بعد التصميم من خلال قيام النظام الآلي بتحديد قوائم المكونات والموارد الداخلة فيه.

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول رقم (02): عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بين 2009 و 2014.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد مستخدمي الإنترنت في العالم	%23	**%26**	% 29	% 33	% 35	% 40

المصدر: سحقي نعيمة، الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الفرص والتحديات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة أكلي محند والحاج، البويرة، 2015/2014، ص 30.

الجدول رقم (03): المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الصناعي أو القديم

الخصائص الاقتصادية	الاقتصاد القديم (الصناعي)	الاقتصاد الجديد (الرقمي)
الأسواق المنافسة	ثابتة	متحركة
	وطنية	عامة ومحلية
النظام	متسلسل، بيوقراطي	على الشبكة
الكتلة الأجرية	التشغيل التام	التكيف والتطابق وتحقيق أكبر عائد
الهدف الأساسي	قدرات محدودة	قدرات متنوعة متغيرة ومتعددة
القدرات والإمكانيات	القدرة والتعلم من الحياة	الشهادة متفاوتة
التقليص المطلوب	متضادة	تمديدات وفرص
إدارة المستخدمين	ثابت	
طبيعة التوظيف		
نقاط أخرى للمقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المصنع القديم	الاقتصاد المصنع	اقتصاد القيمة المضافة
	إطار الدولة	إطارة القارة
	توزيع جواري	توزيع عبر الشبكة
	أكبر عدد من الزبائن	زبائن حسب الحاجة
	إستراتيجية المنافسة	إستراتيجية التعاون
	سوق قائم على العرض	سوق قائم على الطلب
	اليد العاملة	العقول (الدماغ) العاملة
	الرفع عن طريق الشبكة القديمة للبنوك	الرفع عن طريق الإنترنت

الجدول رقم (04): المصطلحات التي أطلق على الشركات المعددة لجنسيات

المصطلح	مراحل النشاط
الشركات الأجنبية "Les sociétés étrangère"	وهو المصطلح الأكثر شمولية فهو يحتوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط
الشركات متعددة الجنسيات "les firmes multinationales"	وهو انتقال النشاط إلى بلدين أو أكثر
الشركات العابرة الوطنية "les firmes transnationales"	وهي التي تنتقل من بلد قومي إلى آخر
الشركات متعددة لجنسيات الشمولية "les firmes multinationales"	أن تشمل على نشاط أو أكثر أي غير النشاط الأصلي.
الشركات متعددة الجنسية العابرة للقارات Les firmes multinationales transe-contient"	التي تنتقل من قارة لأخرى عكس العابرة للوطنية واليت يمكن أن نتمركز في قارة واحدة وفي عدة دول.

الجدول رقم (05): حجم المبيعات للشركات متعددة لجنسيات للسنوات 1989-2001[1].

السنوات	حجم المبيعات بالدولار
1989	5503
1990	13564
2000	2509
2001	18500

[1] إبراهيم محسن عجيل، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، كلية القانون والسياسة، 2009، ص 78.

الجدول6: الكثافة الهاتفية للمحمول

الكثافة السكانية(بالمليون)	39،500
الكثافة الهاتفية(النقال)	%94،3
الكثافة الهاتفية(الجيل الثالث 3G)	%20،8
مجموع الكثافة الهاتفية (النقال + الجيل الثالث 3G)	%115،1

Source : ARPT, Dossier de Presse, 2014

الجدول 7: موقع قاعدة المشتركين في الهاتف النقال إلى غاية نوفمبر 2014

الأرقام بالملايين	موبيليس ATM	جيزي OTA	أوريدو WTA	المجموع
الدفع المسبق	9،603	17،219	7،052	33،874
الدفع البعدي	1،212	0،668	1،504	3،384
المجموع	10،815	17،887	8،556	37،258

Source : Opérateurs/ Avant audit de l'ARPT

الجدول رقم (08): عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لسنة 31-12-2016

نوع البطاقة	وكالة مستغانم	وكالة سيدي لخضر	وكالة عين تادلس	وكالة بوقيرات	وكالة ماسرى	المجموع
توفير	5539	3574	509	341	643	10606
CBRI	11104	4897	184	343	853	17481
CIB	295	239	325	285	0	
المجموع	16938	8710	1018	1069	1496	29231

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

الجدول رقم (09): عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لسنة 2017

نوع البطاقة	وكالة مستغانم	وكالة سيدي لخضر	وكالة عين تادلس	وكالة بوقيرات	وكالة ماسرى	المجموع
توفير	4856	4183	530	485	743	10797
CBRI	12143	4966	245	446	957	18757
CIB	316	245	426	356	20	1363
المجموع	17315	9394	1201	1287	1720	30917

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

الجدول رقم (10): عدد البطاقات البنكية المستعملة في الفروع التابعة للوكالة لبداية سنة 2018 (مارس 2018)

نوع البطاقة	وكالة مستغانم	وكالة سيدي لخضر	وكالة عين تادلس	وكالة بوقيرات	وكالة ماسرى	المجموع
توفير	4956	4250	560	490	765	11021
CBRI	13152	4970	258	459	970	19809
CIB	320	255	530	366	40	1511
المجموع	18428	9475	1348	1315	1775	32341

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

الجدول رقم (11): المجموع الكلي لعدد البطاقات البنكية الإلكترونية الأكثر استعمالا في الوكالة للسنوات 2016-2017 حتى بداية 2018.

السنة / النوع	2016	2017	مارس 2018
السارية المفعول	29231	30917	32341
البطاقات المخزنة لدى الوكالة	2242	1540	1170
المجددة	1270	1580	1680

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لعدد مستخدمي الإنترنت بالعالم 2009-2014

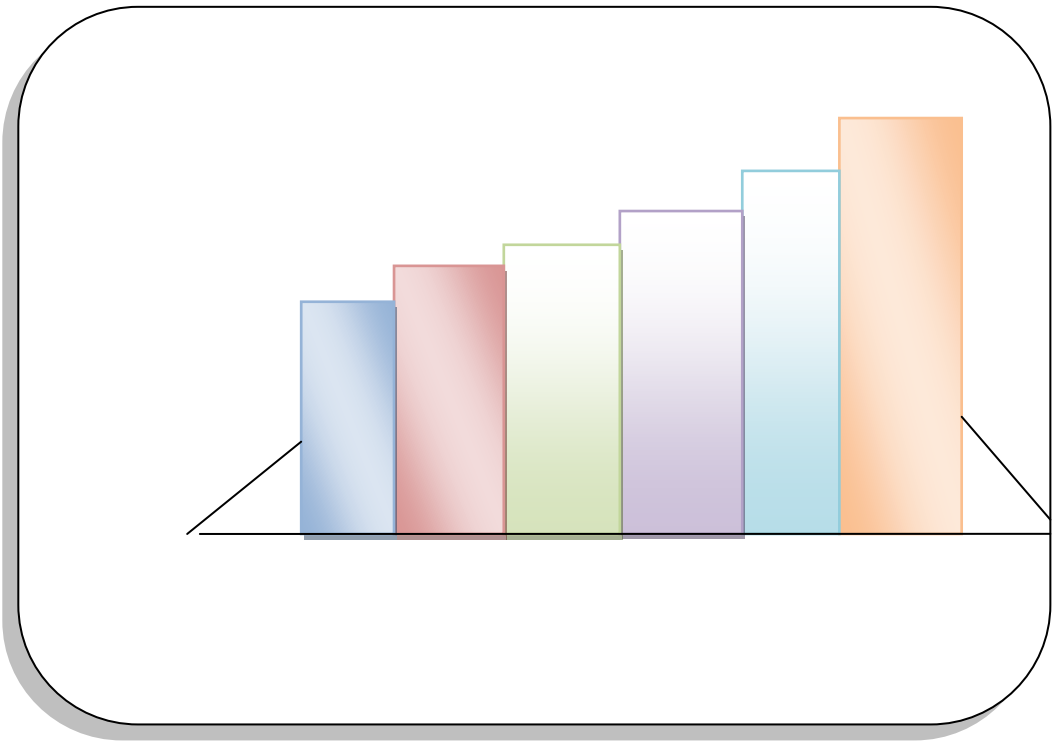

النسبة المئوية لعدد مستخدمي الإنترنت في العالم بالنسبة لعدد سكان العالم.

المصدر: سحقي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الشكل رقم (02): قطاعات الاقتصاد الرقمي (الجديد)

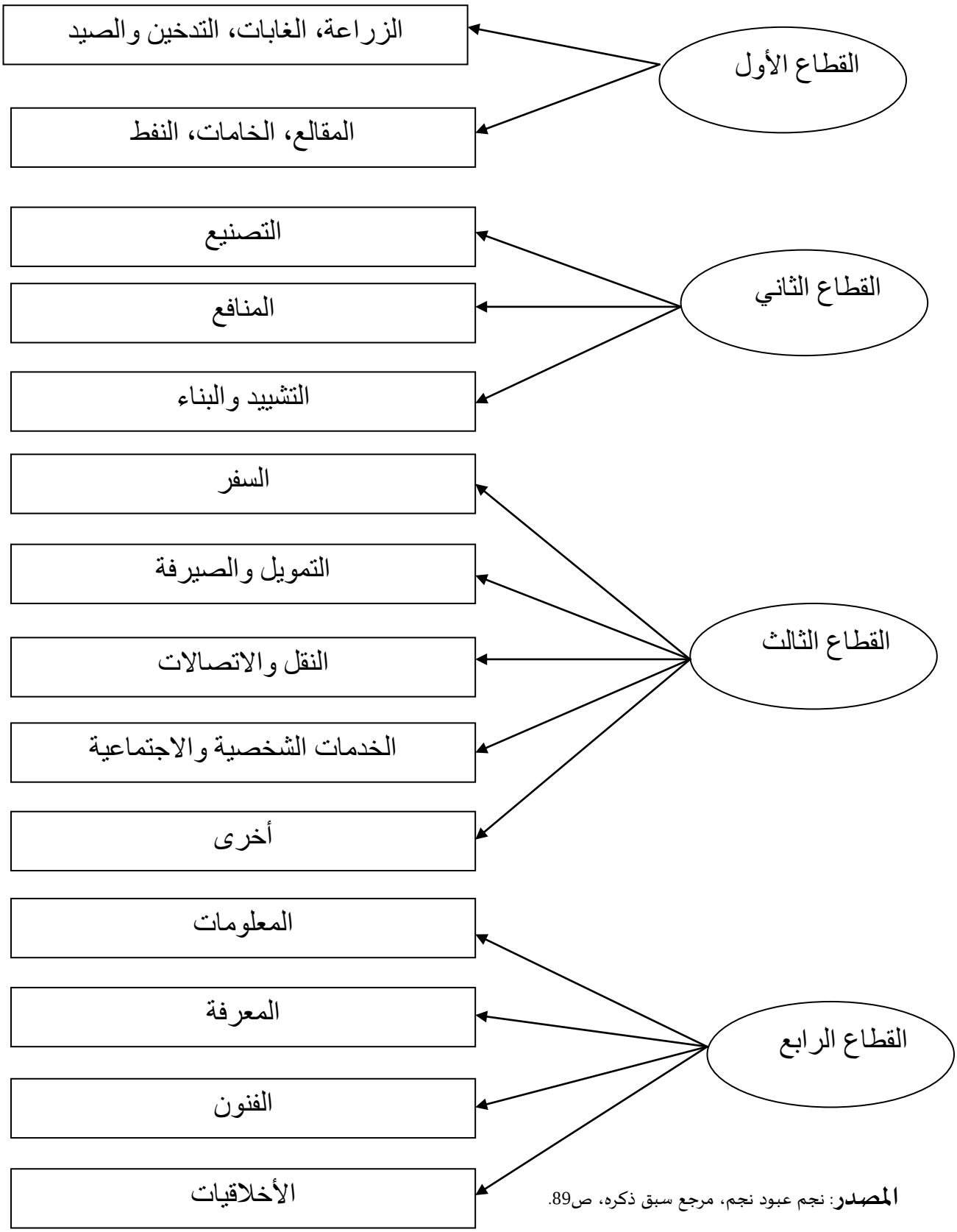

المصدر: نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص89.

الشكل(03): استعمالات الانترنت في الجزائر لكل 100 شخص

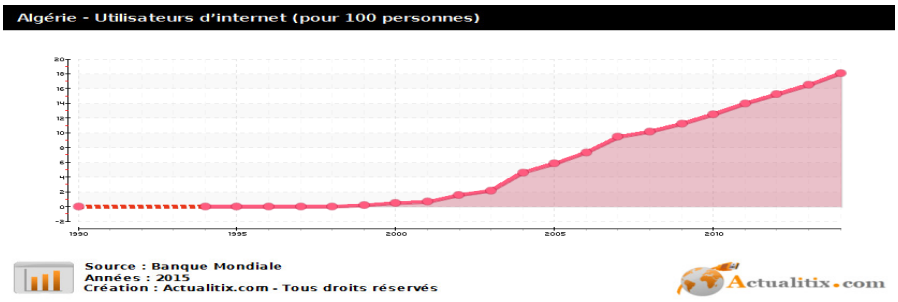

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

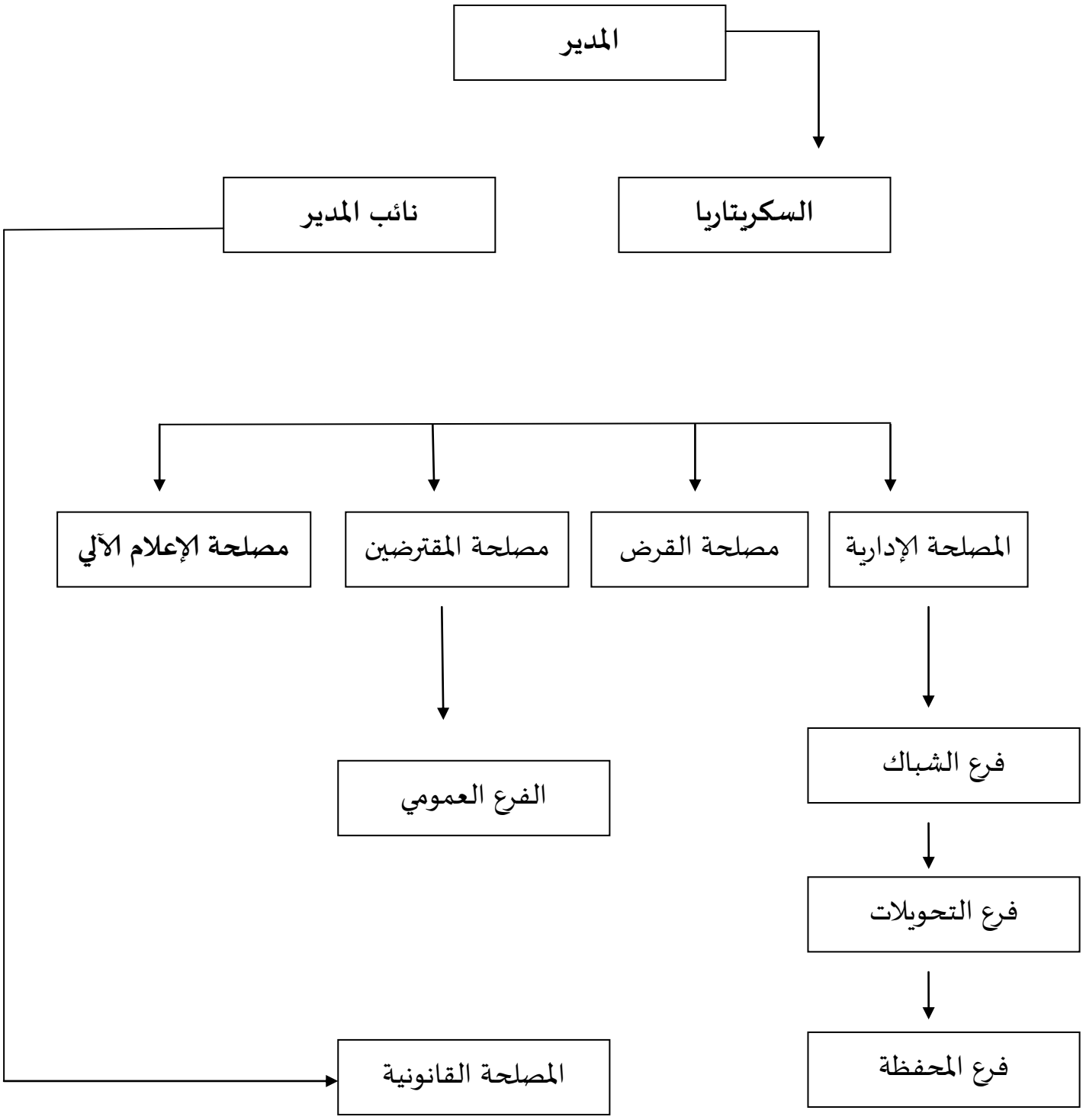

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badr-bank.net

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لوكالة بدر مستغانم

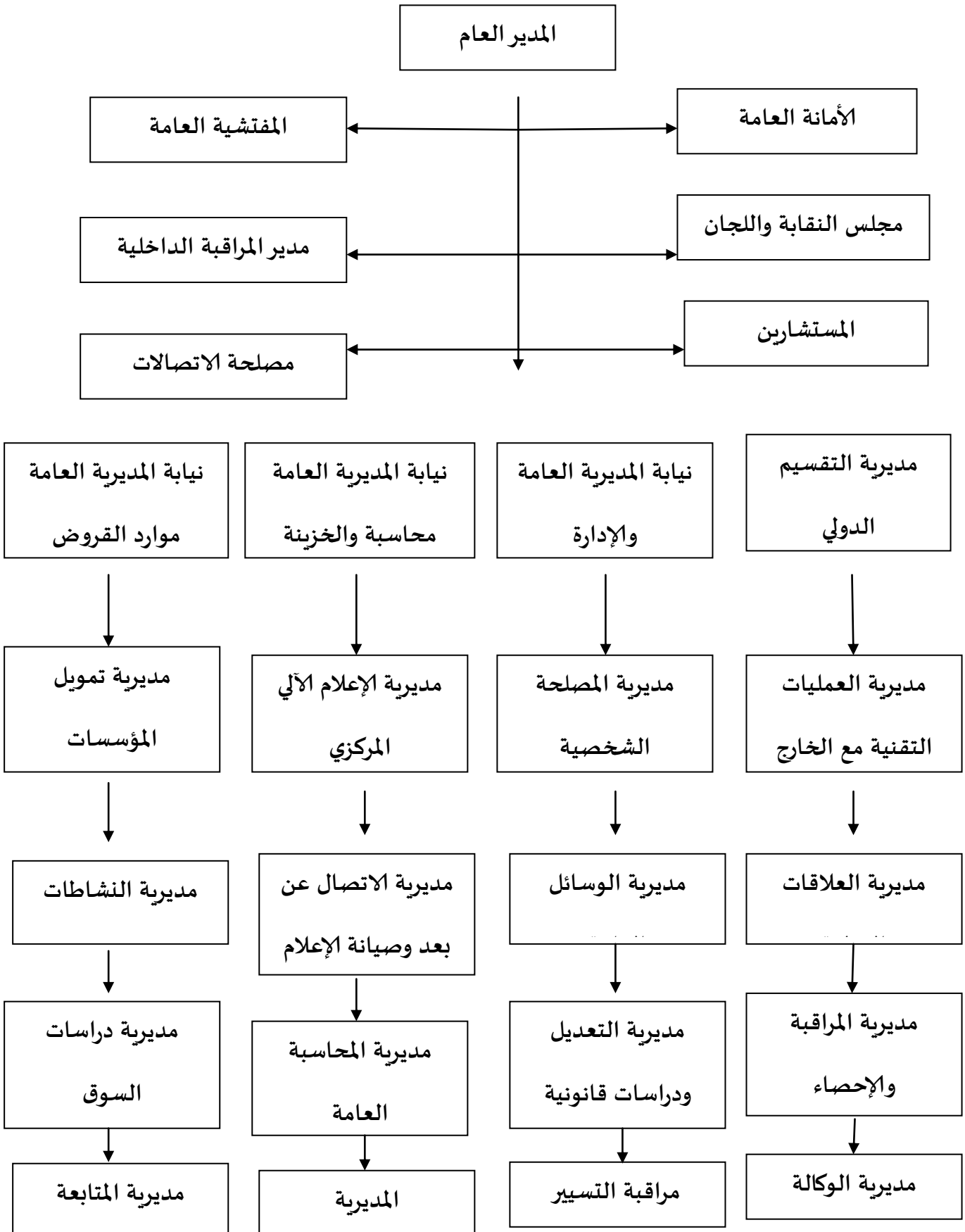

المصدر: المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم